الفصل الثالث

ماذا بعد العولمة ؟

أمام تحدى صياغة العالم الجديد تبرز ثلاث مشكلات أساسية تواجه الإنسانية كلها وعلى هذه الإنسانية فى كليتها التعامل معها وهو تعامل يتأرجح بين منهجين متقابلين، وبالأحرى نقيضين. أى إننا أمام ثلاث أزمات أساسية ومنهجين فى التعامل معها ومن حصيلة تفاعل المنهجين مع الأزمات الثلاث يمكن تصور خيارين أساسيين لمستقبل النظام العالمى. والأزمات الثلاث التى يواجهها العالم حسب الباحثين الفرنسيين بيير كالام وأندريه تالمان[٤٢] هى أزمة العلاقة بين البشر وهى شديدة الوضوح حتى فى الدول الغنية مع التصاعد الحقيقى للفوارق الاجتماعية بين الطبقات وأزمة العلاقة بين المجتمعات وبعضها البعض وأزمة العلاقة بين البشر وبين البيئة التى يعيشون فيها. أما المنهجان المتناقضان فهما ذلك الذى يستبطنه العقل السياسى الأمريكى لتكتيل الغرب الأوربى خلفه لضمان استمرار مركزية أمريكا فى الغرب وتفوقها على العالم ولو على حساب مثل وقيم الحداثة السياسية ما يعنى استلهاما واستسلاما لعقدة الرغبة فى التفوق من ناحية، وذلك الذى يستبطنه التيار الإنسانى الواسع الرافض للهيمنة الأمريكية وللعولمة القسرية معا والمدافع عن مثل الحداثة السياسية من ناحية أخرى.

المنهج الأول :

هو المنهج النفعى الذى يتأسس على العقل الآداتى الشكلى الذى يسعى الى تكريس فجوة القوة الراهنة والوصول بها الى الاستقطاب الكامل عبر الإستخدام الكثيف والمتزايد للقوة فى التعامل الدولى سواء بالمعنى الإستيراتيجى والعسكرى أو بالمعنى الاقتصادى والسياسى حيث القسر والإرغام المقننين يتسللان إلى شتى مناحى التعامل فى النظام الدولى.

ويستلهم هذا المنهج النفعى الأفكار الأساسية لنزعة التمركز ونسق الفكر الكولونيالى وذلك على النحو الذى جسده **فوكوياما** فى مقاله الشهير بالنيوزويك ديسمبر ٢٠٠١م "هدفهم العالم المعاصر" والذى تساءل فيه حول ما إذا كانت المؤسات والقيم الغربية فى الديمقراطية والحريات الشخصية وسلطه القانون والرخاء المستند الى حرية الاقتصاد تمثل تطلعات عالمية أم أن ذلك التصور وهم غربى؟ وهو تساؤل يبدو لنا مراوغا لا يعكس دهشة مطلوبة للمعرفة بقدر ما يمثل استنكارا لما يعتبره فوكوياما شذوذا فى المزاج الثقافى لكل من لا يؤمن أو يعتنق هذه القيم والمؤسسات يمهد لما يبغى الوصول اليه فى نهاية مقاله من اتهام للمزاج الثقافى العربى الإسلامى بالإنغلاق والفاشية. وكذلك **برنارد لويس** المستشرق الكلاسيكى الذى طالما وقع فى اسار التفكير النمطى المنبثق من قوالب جاهزة أو تقاليد موروثة تستبطن أغلب أعماله والأخيرة منها على وجه الخصوص "أزمة الاسلام: الحرب المقدسة والارهاب غير المقدس" اذ يندفع فيها الى مجاراة المكارثية الجديدة المتنامية ضد المسلمين لدى الرأى العام وفى دائرة القرار الأمريكى معا، وكذلك **دانيال بايبس** الأكثر تعصبا والأقل علمية من استاذة لويس والذى تصب أغلب أعماله وخاصة كتابه "الاسلام المسلح ينال من الولايات المتحدة" فى مجرى تيار صدام الحضارات، وغيرهم كثيرون أمثال **بات روبرتسون، وجيرى فالويل** فى أمريكا، **وأوريانا فالاتشى** فى ايطاليا، **وميشال ويلبيك** بفرنسا، **ومارتن إيميس** فى انجلترا.

ولا يبعد هذا المنهج كثيرا عن مدرسة القوة فى العلاقات الدولية أو المدرسة الواقعية التى سادت لردح طويل من الزمن وهى تستند إلى حجج كلاسيكية

تدور حول فن السياسة وطرائق المنافسة على مستوى الدول وهذا ما نجده عند مكيافيللى فى القرن السادس عشر وأيضا عند كلاوزفتس فى القرن التاسع عشر وقد أكدت هذه الكتابات على مشاعر الخوف وعدم الأمان التى كانت تساور الدول ومن ثم دافعت عن سياسات زيادة الإنفاق العسكرى وهو ما يوصل إلى "سياسة القوة" أى أن تقوم الدولة القوية بإملاء إرادتها على الدول الأضعف ومن ثم فإن الحرب أو التلويح بالحرب – على الأقل – كان يمثل نقطة محورية فى توصيفات أنصار السياسة الواقعية وتفسيراتهم للعلاقات الدولية .

وفى مواجهة أزمات العالم الثلاث يستند هذا المنهج النفعى الى افتراضين أساسيين يحكمان طريقته فى التعامل معها:

الإفتراض الأول: أن قوي السوق سوف توفر لنا بطريقة شبه أوتوماتيكية التوازنات التي لا نستطيع تحقيقها، متجاهلا فى ذلك حقيقة أن السوق والعلم والتكنولوجيا كلها أدوات من صنع البشر وكانت لها كفاءة واضحة علي شرط أن نظل محتفظين لها بصفة الأدوات، وحيث مأساة التحديث كما يعرفها الغرب وكما انتشرت وفرضت نفسها تدريجيا في بقية العالم هي أن السوق والعلم والتكنولوجيا انتقلت من دائرة الوسائل كي تصبح هي الغايات، وفرضت نفسها علي المجتمعات البشرية وتسببت في تراكم أزماتها التي لا مخرج معروفا منها اذ يقود العقل الآداتى الى إبقاء بعض المجتمعات خارج الغرب كهوامش تعاني الفقر والجهل ولا تنتج أو تستهلك إلا ما يلبي حاجة التوسع الاقتصادي للمراكز.

أما الافتراض الثاني: فهو افتراض العمل في دائرة مفتوحة دائما بين الإنسان والبيئة وهو أحد الإفتراضات بالغة السوء والخطر فى آن، فإزاء الطاقات الهائلة التي أصبح البشر يتملكونها علي الطبيعة فإنهم يجدون أنفسهم فجأه أمام مسئولية تحديد مصيرهم. وضد ما اعتقده العالم الغربي لقرون طويلة من أن مجتمعاتهم تعمل في دائرة أو دورة مفتوحة تستمد من خارجها مواردها، ومصادر طاقتها، وتستثمرها

لرفع مستوي معيشتها، ثم تلقي بالنفايات مرة أخـــري إلـــي الخـــارج، وترسل الفائض من سكانها لغزو قارات أخري، فإنـــها صـــارت الآن محكومة بأن تعمل في عالم ممتلئ وعميق التبادلات فلابد أن تعمل في دائرة مغلقة. كما أن تزايد حدة الفقر في الأطراف وزيادة مديونياتـــها يهدد في الحقيقة بإفناء العنصر البشري / المجتمعي الـــذي لعـــب دور الهامش والمحيط للنظام العالمي الحداثي ويقلص من درجة اســـتقراره. وقد باتت هذه المصاعب أكثر حده وعمقا مع تزايد إيقاع حركة العولمة طالما أنها تعمل علي نفس الأرضية الفلسفية للنظام العالمي الحداثي في طبعاته السابقة والتي اتسمت دوما بالتمييزية، ولكن بوتيرة أسرع هـــذه المرة وأكثر استغلالية واقتحامية للأطراف تهدد بسرعة إفنائها ومن ثم تقويض استقرار البنية القانونية السياسية للنظام العالمى القائم.

هذا المنهج "**النفعي**" إذ يسعى الى إدارة وربما تفجير "الإستقطاب" القائم فإنه لا يقودنا الى بناء العالمية الإنسانية التى تجسد المصطلح الشهير عـــن "القريـــة العالمية" والذى تشى به ثورة الاتصالات كـــأحد أخطـــر مرتكـــزات ثـــورة المعرفة، بل يدفع بنا، على العكس، الى آتون ما نســـميه "المشـــهد العـــالمى المتوتر" والذى ينصرف بهذه الثورة إلى مؤشرات كمية وشكلانية محضـــة لا تنال من طبيعة وجوهر الموقف الإنسانى العام ولا تقود إلى أى من أشـــكال التعاون والتكامل والتكافؤ النسبى وذلك عندما يقتصر تأثيرها على الاتصاليـــة حيث تزايد درجة المكاشفة بطبيعة الخريطة الدولية لدى شتى أطرافها القابعين أمام عدساته وشاشاته بما يعنيه ذلك ضمنا من معـــانى الحلـــول والامتـــداد والحضور المتبادل بين أطراف الخريطة العالمية فى مشهد واحد ولكنه يحتفظ لكل طرف فيها بدرجات مختلفة من الجمال والقبح ولكل ناحية فيها بدرجـــات أكثر أختلافا من الثراء والفقر وأيضا بما يوحى به من أداء مسرحى وتمثيلـــى به شبهة الدعائية والتجمل على مستوى الخطاب السياسى يمارس الترويج لمـــا هو خفى ولا يكشف بسهولة عن مقاصده التى يسعى إليها مروجـــوا خطـــاب العولمة والإتصالية التقليدى أو القائمين عليه فى مراكز إنتـــاج الهيمنـــة بـــل ويؤدى بالعكس إلى تكريس أنماط التفوق ومقومات القوة مما يقود إلى تفجـــير عوامل التوتر والتناقض إذ يطرح تأثيراته علي مستويين أساسيين:

أولهما: المستوي الطبقي أو علاقات البشر داخل المجتمع الواحد حيث يمكن رصد صعود العنصري جان ماري لوبان في فرنسا وحصوله علي ٢٠% تقريبا من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة ٢٠٠٢م. صحيح أن نجاحه لم يكن متصورا بأي احتمال هذه المرة، ولكن الصحيح أيضا أن نجمه السياسي في صعود منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وأن ما حازه من قوة تصويتية كان كبيراً جداً بالقياس إلي موقعه في أقصي اليمين العنصري بل وكان كافياً لأن يحل ثانيا في السباق الرئاسي قبل جوسبان ممثل اليسار الفرنسي العريق بكل تاريخه السياسي الحافل وميراثه شديد الثراء في فرنسا وهو ما يبدو أمراً مثيرا للخوف وخاصة أن فرنسا ليست النموذج الوحيد في السياق الأوربي فالنازيون الجدد في ألمانيا صاروا قوة معترفا بها، والفاشيون في إيطاليا يدخلون مع رئيس الوزراء بيرلسكوني فيما يشبه تحالف سياسي يقوم علي نوع من توافق المصالح، وبيرلسكوني هو المسئول الغربي الأبرز – علي هذا المستوي الرئاسي – الذي هاجم الإسلام بوضوح، بل وبعنف في ذروة الجدل حول صدام الحضارات بعد أحداث ١١ سبتمبر. كما يمكن رصد صعود اليمين الأمريكي المحافظ على أرضية المجمع الصناعي العسكرى النفطي القائم على تحالفات الشركات المتعدية الجنسية ورجال الصناعة، وبعض القادة السياسين والعسكريين، والباحث عن مصالح فئوية ودولارات ولو مشبعة بالدم على حساب المواطن الأمريكى العادى، والمصلحة الأمريكية نفسها وهو ما كان الرئيس دوايت ايزنهاور قد حذر منه قبل أربعة عقود فى خطبته الوداعية للبيت الأبيض، وأيضا امتدادات فى الخارج حيث الامتداد الطبيعى للشركات الكبرى عابرة الجنسية وتحالفاتها فى بلدان المقر والنشاط مع قادة سياسيين وعسكرين وأصحاب مصالح كبرى من نخبة هذه البلدان التى قد تكون كبيرة مثل بريطانيا أو صغيرة مثل بولندا.

كما أن هذا التيار المحافظ هو من أصدر "القانون الوطنى" أعقاب الحدث الكارثى مباشرة فى سياق فوبيا مواجهة الأرهاب ولكنه فى

الحقيقة يمثل تأثيراً سلبيا مشهودا على روح الحرية التى كانت قد تأصلت فى المجتمع والثقافه قبل النظام السياسى الأمريكى اذ ثمة خشية من أن تؤدى الإجراءات الإستثنائية التى يتضمنها الى تقويض منظومة حقوق الإنسان فى الفلسفة الليبرالية التى شهدت أكثر تجسداتها شفافية فى التجربة الأمريكية لصالح الهواجس الأمنية، وهو ما يقود غالبا إلى بروز التعصب كملمح فى المجتمع الأمريكي وخاصة عندما تتجه هذه الإجراءات بالذات نحو غير الأمريكين ومن بينهم العرب والمسلمين أو حتى المواطنين الأمريكيين من أصول عربية اسلامية فيتقوض بذلك ركن ركين فى التجربة الأمريكية القائمة على بوتقه صهر شديدة لكل الأجناس والأديان.

وثانيهما: مستوى العلاقات بين المجتمعات والدول اذ يؤدى الى سفور العنف الرسمي المنظم كمنهج في التعامل الدولي علي نطاق واسع في شتي الاقاليم التي تنطوي علي صراعات ممتدة يتفوق فيها طرف علي الآخر بشكل ملحوظ. ولعل أبرز تجسدات هذا التيار على المستوى الإقليمى يأتى فى المنطقة العربية إذ يجسد الطرح الراهن لـ "الشرق الأوسط الكبير" وهو الموجة الثالثة لتيار الشرق أوسطية المعاصرة فى الصياغة الأمريكية، ذلك الحضور الجديد والمختلف للولايات المتحدة فى المنطقة والذى صار ضاغطا عليها وغير قانع بأنماط التأثير السابقة فيها عبر بوابة التوافق الغربى الواسع حولها، أو من خلال التفاهمات مع دولها الكبرى المعتدلة، ونازعا الى حصارها عبر الأدوات الصغيرة من قضايا فرعية "محاكمة سعد الدين ابراهيم" أو خلافية "تورط بعض المصريين، والسعوديين فى أحداث سبتمبر" "أو إشكالية الموقف من الديمقراطية" والتى قادت تدريجيا وتصاعديا الى مبادرة الشرق الأوسط الكبير والتى تتسم بأمرين يميزانها عن الموجتين الأولتين للطرح الشرق اوسطى فى خمسينات ثم تسعينات القرن العشرين:

أولهما هو الإتساع الجغرافى الملحوظ من الوصف "الكبير"، ومن التحديد إذ يضم ليس فقط باكستان وتركيا كما كان فى الموجة الأولى، أو تركيا وحدها فى الموجة الثانية، بل تركيا وباكستان وافغانستان وإيران بجانب العرب وإسرائيل وهما الركيزتين الدائمتين للشرق الأوسط صغيرا كان أوكبيرا.

وثانيهما العمق الوظيفى المطلوب من الطرح وهو"التغيير الشامل" فعلى عكس الموجتين الأولتين من تيار الشرق أوسطية واللتين إستهدفتا أبعادا سياسية واستيراتيجية ضد الإتحاد السوفيتى أو تكيفا مع متطلبات الصراع العربى ــ الإسرائيلى، تستهدف الموجة الراهنة إحداث تغييرات ثقافية عميقة على عدة مستويات أهمها النظام التعليمى، والخطاب الدينى! فضلا عن المكونات القومية فى تركيب الثقافة العربية وإن استبطنت هذه الأهداف لمطالب ليبرالية وانسانية مثل دور المرأة فى الحياة العامة، ودور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى، والمشاركة الديمقراطية وغيرها.

ولعل العمق الذى تتسم به هذه الموجة ينبع من حقيقة مهمة تميزها عن سابقتيها، فبينما مثلت هاتان الموجتان إستجابة لتحولات دولية فقط أو بالأساس سواء من قبيل تدشين وممارسة سياسات الحرب الباردة وإعادة بناء التحالف الغربى فى الأولى، أو تجاوز هذه السياسات نفسها والقضاء على جيوبها وأنماط الصراع التى شكلتها فى الثانية، فان الأخيرة تأتى كإستجابة لمحصلة نوعين من التحولات، ***الأول*** خارجى يتمثل فى النزعة الإمبراطورية المتنامية بذريعة ١١ سبتمبر والمرتكزة على فجوة القوة الشاملة مع الآخرين لصالح الولايات المتحدة منذ التسعينات والتى غذت بدورها الإتجاهات المحافظة واليمينية فى العقل السياسى الأمريكى. ***أما الثانى*** فهو داخلى يتعلق بالحالة العربية الراهنة التى تشهد ضعفا متناميا منذ حرب تحرير الكويت وحتى احتلال العراق، فلم يكن متصورا أن تطرح قوة دولية اخرى فى عالمنا المعاصر مبادرة من تلك النوعية التى تهدف الى إعادة رسم ملامح الثقافة القومية حتى فى جذرها الدينى ما لم تكن قد تمكنت من مفاتيح عديدة وكرست

لنفسها وجودا غير منازع فيه على ذلك النحو الإستثنائى الذى تجسده الولايات المتحدة منذ إحتلالها للعراق.

ولعل الأمر الأكثر خطورة فى الموجة الراهنة لطرح الشرق الأوسط "الكبير" كونها لا تنطلق كسابقتها "الشرق أوسطية" من ضرورة حل الصراع العربى ــ الإسرائيلى كأساس لإغلاق ملفات الجغرافيا السياسية المفتوحة وصراعاتها الموروثة من القرن العشرين، واستبدالها بملفات الجغرافيا الإقتصادية القائمة على أنماط التعاون والتكتل وتدعيم النزعة العالمية المفترض كونها روحا للقرن الحادى والعشرين، وإنما من إمكانية أو "وهم" تحييده باعتباره يصير الى مشكلة عادية أو فرعية قد تحل أو لا تحل، فهو ليس الغاية النهائية أو حتى الهدف المباشر الذى تحول الى شل قدرة المنطقة ليس فقط على إفراز العنف أو الإرهاب على نحو يهدد الأمن الأمريكى دعائيا، وإنما أيضا على إعاقة مشروع اليمين المحافظ لبسط السيطرة العالمية وتلبية مطالب المجمع الصناعى العسكرى، وضمان التفوق الإسرائيلى الحاسم عليها، ونزع عقيدة القومية العربية وهى الأهداف الحقيقية التى يتم التعمية عليها دعائيا بمحاربة الإرهاب، وثقافيا بالخطاب المراوغ حول صدام الحضارات.

ذلك أن التأثير الرئيسي على البنتاغون ومجلس الأمن القومي يأتي من أشخاص مثل برنارد لويس وفؤاد عجمي، الخبيرين بالعالمين العربي والاسلامي اللذين قدما للصقور اختلاقات فكرية شنيعة مثل "عقلية العرب" وتراجع الحضارة الاسلامية المستمر منذ قرون، الذي لا دواء له سوى أميركا وقوتها حيث يصورون الشرق الأوسط وكأنه حيز فارغ يمكن فيه لأميركا خلق "ديموقراطية" مصطنعة و"سوق حرة" مصطنعة. وقد انضم الى هذه الجوقة في العراق جيش جرار من أصحاب الأعمال الساعين الى المتاجرة والعقود، والخبراء الذين سيعيدون صياغة حياة العراق السياسية والثقافية، من كتابة النصوص المدرسية المقررة الى تدوين الدستور، وبالطبع أيضا سياسته النفطية ولا تجد أكثر من الحديث عن حاجة العالم العربي الى الديموقراطية وكيف ان اقامتها في العراق سيعني انتشارها فورا الى بقية الدول العربية حسب نظرية أحجار الدومينو[٤٣].

هذا المنهج النفعى فى سعيه إلي تبرير ممارساته ربما يلجأ الى البحث عن خطاب جديد للشرعية قد يكون هو "صدام الحضارات" مثلا كخطاب تكتيلي للغرب يقوم على افتراض يتعلق بمحورية الثقافة / الهوية الحضارية العامة في صياغة العلاقات الدولية أي في تفسير وتبرير أنماط للصراع والتنافس، والتكتل والتحالف الاستيراتيجيين في المنظومة الدولية. وهو الافتراض الذي ضمنه المفكر الأمريكي ذائع الصيت صامويل هانتنجتون نظريته الغائية حول "صدام الحضارات" والتي استقطبت أغلب الجدل الفكري العالمي في التسعينات، وقبل أن تتواري نهائيا بعد خمول أصابها في نهاية العقد الماضي، جاءت أحداث سبتمبر الأمريكية لتذكي فيها الروح وتشعل في جذوتها النيران. والموضوع الرئيسي للنظرية / الكتاب هو أن الثقافات أو الهويات الثقافية والتي هي علي المستوي العام هويات حضارية هي التي سوف تشكل في المستقبل، بديلا للقومية والإيديولوجيا والمصالح السياسية والاقتصادية، أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تذهب أقسام الكتاب الخمس إلي محاولة تبرير هذا الافتراض الأساسي أو النظرية التي يسعي لإثباتها هانتنجتون(٤٤):

القسم الأول: يبرر أنه: لأول مرة في التاريخ نجد أن الثقافة الكونية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات، والتحديث مختلف بدرجة بينة عن التغريب ولا ينتج حضارة كونية بأي معني، ولا يؤدي إلي تغريب المجتمعات غير الغربية!

القسم الثاني: يبرر أن: ميزان القوي بين الحضارات يتغير، الغرب يتدهور في تأثيره النسبي، والحضارات الأسيوية تبسط قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، والإسلام ينفجر سكانيا مع ما ينتج عن ذلك من عدم استقرار بالنسبة للدول الإسلامية وجيرانها، والحضارات غير الغربية عموما تعيد تأكيد ثقافاتها الخاصة.

والقسم الثالث: يبرر أن: نظام عالمي قائم علي الحضارة يخرج إلي حيز الوجود حيث المجتمعات التي تشترك في علاقات قربى ثقافية تتعاون

معا، والجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلـــي أخـــري فاشلة، والدول تتجمع حول دولة المركز أو دولة القيادة في حضارتها.

والقسم الرابع: يبرر أن: مزاعم الغرب في "العالمية" تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخري وأخطرها "الإسلام والصين"، وعلـــي المستوي المحلي فإن حروب التقسيم الحضاري وبخاصة بين المسلمين وغير المسلمين ينتج عنها "تجمع الدول المتقاربة" وخطر التصعيد علي نطاق أوسع وبالتالي يتطلب جهود مـــن دول المركـــز لإيقـــاف تلـــك الحروب.

وأما القسم الخامس فيبرر: أن بقاء الغرب يتوقف علي الأمريكيين بتـــأكيدهم علي الهوية الغربية، وعلي الغربيين عندما يقبلون حضارتهم كحضارة فريدة وليست عامة ويتحدون من أجل تجديدها والحفاظ عليـــها ضـــد التحديات القادمة من المجتمعات غير الغربية حيـــث تجنـــب حـــرب حضارات كونية يتوقف علي قبول قادة العـــالم بالشـــخصية متعـــددة الحضارات للسياسة الدولية وتعاونهم للحفاظ عليها.

ولعل ما يمنع الإندفاع نحو هذا البديل منذ أحداث سبتمبر وحتـــى الآن رغـــم العدوان الأمريكى على العراق هو الموقف الأوربي من النزعـــة الأمريكيـــة التدخليه إذ يبقي هذا الموقف هو المحدد لمدي تكامل الغرب الأوروأمريكـــي في اتجاه تناقضي مع العالم خارجه وبالذات مع العالم العربي الإسلامي ثـــم الصين الكونفوشيوسيه، فهل تنساق أوربا – بكل حكمتها – خلـــف النزعـــة الأمريكية فنكون بصدد صدام حضارات، أم تنجح أوربا بحكمتها تلك في كبح جماح الهيمنة الأمريكية، وفي تأكيد استقلالية دورها العالمي ؟

وبرغم الشراكة الممتدة بين أوربا والولايات المتحدة منذ الحـــرب العالميـــة الأولى، بل وبرغم موقف التأييد الأوربى المبدئى لأميركا عند وقوع حـــدث سبتمبر الكارثى حيث كان شعار "كلنا أميركيون" في مواجهة الإرهـــاب هـــو العنوان الذى صدر به جان ماري كولومباني رئيس تحرير "لوموند" الفرنسية جريدته فى اليوم التالى للزلزال، فان الموقف الأوربى قد تبدل مـــع ســـفور نزعة الهيمنة الأمريكية وبدا ان ما ظهر على السطح مـــن تحـــالف طـــوال

الحرب الباردة وبسبب التهديد السوفيتي، كان يخفي ما تضطرب به الأعماق من تباين أساسى في الثقافة الاستراتيجية بين أوروبا والولايات المتحدة والذى تعترف به الدراسات الصادرة عن أكثر مراكز البحوث اتصالاً بالإدارة الاميركية اذ تشير احدث دراسة اشرفت عليها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، والتي تستشرف أحوال العالم سنة ٢٠١٥م الى " تصاعد حدة التوتر السياسي – الاقتصادي بين الولايات المتحدة واوروبا، وهو ما قد يؤدي الى انهيار تحالفهما تماماً[٤٥].

هذا التباين فى الثقافة الإستيراتيجية يبدو مرشحا للتزايد حيث تشى قراءة التفكير الأوربى على المستوى الاستيراتيجى بنمو النزعة الاستقلالية وليس بضمورها لتوافر الدافع والقدرة. ذلك أن أوربا بعد الانهار السوفيتى تبدو للمرة الأولى منذ زمن طويل غير مهددة أمنيا تهديدا حقيقيا، فهى غير مندرجة فى سياسات القوة والتنافس التى ميزت التاريخ الأوربى قبل الحربين العالميتين، وهى لم تعد تقع تحت طائلة تهديد الاتحاد السوفيتى، بل صارت أقرب الى العمل المشترك مع روسيا فقد انعقد بعد الحرب، وللمرة الأولى، اجتماع مجلس روسيا ــ الاتحاد الأوروبي بحضور كل الدول الأعضاء بما في ذلك الدول المرشحة للانضمام الى عضويته حيث حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من إعادة تقسيم أوروبا، وشجب "جدار شينغن الجديد" الذي يفصل بين اوروبا وروسيا، معرباً عن اسفه للتقدم الضئيل في المفاوضات حول الغاء التأشيرات بين الطرفين.

ومن الصحيح ان أوربا ربما تعانى بعض الانشقاقات وخاصة بين المحور الفرنسى الألمانى وبين الأعضاء العشر الجدد فى الاتحاد من دول أوربا الشرقية اذ تستعين الدول التي انضمت حديثا الى الاتحاد الاوروبي بالوصاية الاميركية كي تتجنب وصاية المحور الفرنسي – الالماني الذي اسس الاتحاد الاوروبي عملياً وخاصة بولندا حيث القومية البولندية الوثيقة الارتباط بالكنيسة الكاثوليكية وسط محيط سلافي ارثوذكسي او الماني لوثري بقيت تعيش حالة المرارة وعقدة الاضطهاد في العلاقة مع روسيا والمانيا وهىالانشقاقات التى تحاول الولايات المتحدة استغلالها لتعويق الدور الذى

يمكن ان تلعبه فرنسا والمانيا على ساحة السياسات الدولية، ولكن الصحيح أيضا أنها لا تعانى الآن وعلى العكس من التسعينات الماضية، من أزمات كبرى أمنية وسياسية مثلما كان الأمر فى البلقان ما فرض عليها الخضوع للدور الأمريكى، فلأول مرة اذن تجد أوربا نفسها موحدة فى مجال أوسع وبعمق أكبر يصنعة الاتحاد الأوربى، كما تجد نفسها خالية من الصراعات تقريبا اللهم سوى من تناقضات سياسية عادية، وصراعات محدودة كامنة كاليونانى ــ التركى مثلا، وهنا فان التململ من السياسات الأمريكية يبدو أمرا منطقيا تماما فى ظل غياب التهديدات التى صنعت اللحمة الأطلسية، وفى ظل البحث المنطقى عن دور للقوة الأوربية الموحدة والمتنامية.

وهنا يكتسب الجدل الراهن حول الأطلسي أهمية كاشفة: اذ تري أوربا، وهو الأقرب للمنطق، أن الحلف الذي كان الهدف من تأسيسه أصلا طرد روسيا إلي خارج الفضاء الأوربي ودفع أمريكا إلي داخله وإبقاء ألمانيا تحت السيطرة لم يعد مبررا الآن توسيعه أو حتي الإبقاء عليه مع وجود روسيا داخله الآن بعد توقيع إتفاق "ريكيافيك" للشراكة الأمريكية الروسية، إذ لم يعد للحلف معني أمني لا في نظر جمهوريات البلطيق ورومانيا وبلغاريا وغيرها من دول شرق أوربا ووسطها التي كانت تريد من إنضمامها إليه بناء سور بينها وبين روسيا، ولا أيضا في نظر أوربا الغربية التي عادت الشكوك تساورها حول "يالتا" أمريكية روسية جديدة، ولكن مع الفارق طبعا.

ويقول الخبير الدولي "إريك شو"[٤٦]: أن التفكك في عري التحالف الأطلسي بدأ منذ اللحظات الأولي لنهاية الحرب الباردة ١٩٨٩، والأسباب برأيه متعددة وأغلبها يتعلق بالرغبة الأوروبية في تحقيق الاستقلال أو علي الأقل نيل "الإحترام" من جانب الأخ الأكبر الأمريكي في إطار مشاركة تعددية ما. فأوربا التي بدأت تشعر بقوتها الاقتصادية بعدما باتت حصتها من الاقتصاد العالمي تساوي الحصة الأمريكية "٢٥%" أصبحت تشعر بأن مصالحها لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأمريكية كما كان الأمر بعد الحرب العالمية الثانية، وهي في الوقت ذاته مقتنعة بأن الولايات المتحدة لن تسمح لها بتحقيق سياسة خارجية وأمنية خاصة بها لأن ذلك سيؤدي إلي بروز منافس قوي

لواشنطن علي الزعامة العالمية، كما أن الاتحاد الأوربي يعتقد بأن واشنطن تقوده من "أذنه" نحو سياسات تخدم الأهداف الأمريكية في الدرجة الأولي من دون الإلتفات إلي الأهداف الأوربية.

وعلي العكس – يقول شو –[٤٧] فإن الولايات المتحدة تصر علي استمراره بل تسعي إلي توسيعه للاضطلاع بمهام أمنية في المحيط العالمي كله ولتبقي الدول الكبري السابقة في أوربا الغربية وكذلك اليابان داخل قيود النظام الذي خلقته هي بعد الحرب العالمية الثانية وأن تثنيها عن تحدي قيادتها أو التطلع لدور عالمي أكبر وذلك عن طريق إثارة مخاوفها الأمنية. إذ أعلن جيمس دوبينز مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأوربية أمام الكونجرس عام ١٩٩٠م "أن الخطر هو أنه من دون صمغ القيادة الأمريكية في حلف الأطلسي فإن الأوربيين أنفسهم سيعودون إلي عاداتهم القديمة، أي بعث الروح القومية في قواتهم المسلحة وممارسة لعبة الجيوسياسية القديمة والتغيير الدوري للتحالفات[٤٨].

كما يختلفان أيضا حول مسألة الحرب ضد الإرهاب. ففي حين تضع الولايات المتحدة هذه الحرب في مصاف الحروب العالمية الأخري ضد قوي الشر النازية والفاشية والشيوعية كما يشدد بوش دوما في خطاباته وتصريحاته وفي جولاته الأوربية، تعتبر أوربا أن الإرهاب أو أسامة بن لادن لا يستأهلان كل صليل الأسلحة هذا وأن إثارة الأمر علي هذا النحو هدفها فقط إعادة رسم الخريطة العالمية وفق المصالح الأمريكية الضيقة.

ولا شك ان الجدل حول حلف الأطلسي سوف يؤشر للمستقبل بصورة كبيرة لأن حسمه سيمثل نقطة فاصلة بين الخيارين: حيث الرفض الأوربي للنزعة الصدامية، وسياسات القوة الأمريكية سوف يبقي علي مسافة فاصلة بين توجهاتهما ويقود إلي ذبول الدور العسكري للحلف ثم ذبوله كهيكل قانوني وسياسي بعد ذلك تدريجيا ومن ثم تضطر الولايات المتحدة إلي ممارسة هيمنتها بوسائلها وقوتها، ومواردها الخاصة وانتشارها العسكري الواسع في شتي أنحاء الجغرافيا العالمية، وبإلهام وتبرير نزعة التمركز الجديدة حول الذات الأمريكية فنكون بصدد نزعة هيمنة أمريكية ولكن دون بلوغ حد صدام

الحضارات. وأما القبول الأوربي بهذه النزعة والانصياع لتلك السياسات فيقود إلي توظيف الحلف في خدمة الاستيراتيجية الأمريكية حتي يتحول – ومع تمديده داخل أوربا وخارجها – إلي بناء استيراتيجي جديد للعالم كله يصوغه منطق من معنا، ومن ضدنا، وعلي النحو الذي يهمش البناء القانوني السياسي للنظام العالمي القائم الأن في أفضل الأحوال أو يسقطه تماما ليحل محله في أسوأها. بينما يتحول خطاب الشرعية تدريجيا عن مقولات المركزية الأمريكية ودعاويها، إلي مقولات ودعاوي صدام الحضارات، ويبرز دور ما يسمي بـ "الإرهاب العالمي" كنقطة إرتكاز وآلية تبرير لسياسات القوة الأمريكية التي قد تبلغ حد خوض الحروب الساخنة فى أماكن متفرقة ما يقود العالم إلي حالة فوضي وخاصة عندما تهدف هذه السياسات إلي إعادة هيكلة بعض المناطق المهمة حسب الرؤية الأمريكية غالبا، والصهيونية أحيانا في الإقليم العربي نزوعا إلي تصفية القضية الفلسطينية وتولية إسرائيل قيادة المنطقة، وفي شبه القارة الهندية لصالح التحالف الهندي الأمريكي الإسرائيلي المتنامي حول الصين وضد باكستان –التي تبقي رغم كل ما قدمته في المواجهة مع طالبان ورغم التحول الكامل لصالح أمريكا في مواقفها من أفغانستان– دولة إسلامية تحوز تيارات أصولية لا يؤمن جانبها، كانت ملهمة لحركة طالبان نفسها وداعمة لها وهو أمر قد يتجدد في أي لحظة وحسب أي ظرف. وهكذا من تبريرات مختلفة لسياسات القوة والصدام في مناطق العالم المختلفة. وهو ما يعني أن عالمنا سوف يعاني هزيمة الحداثة السياسية التي راكمها القرن العشرين، وأنه يتحرك نحو القرن التاسع عشر وليس كما كنا نتوهم، نحو الحادي والعشرين. وهو ما صاغة دونالد رامسفيلد وزير الدفاع وممثل الصقور داخل الادارة الأميركية الراهنة بقولة: "لا بد من تحقيق اللقاء بين القرن التاسع عشر والقرن الحادي والعشرين" قاصدا بذلك العودة الى ما كان يعرف بالنظام البريطاني في ثوب أميركي.

وأما المنهج الثانى:

فهو المنهج الأخلاقي النازع الى بناء ما نسميه "العالمية الإنسانية". هذا المنهج الأخلاقى يستند الى عقل نقدى ونزوع انسانى الى تجسير فجوة القوة الشاملة على نحو يحول دون حدوث استقطاب كامل: اقتصادى بين الأغنى والأفقر، أو استيراتيجى بين الأقوى والأضعف ويصر من ثم على الاستخدام الواسع للدبلوماسية، والمحدود جدا للقوة العسكرية فى ادارة التناقضات على المستوى الدولى. ولا يبعد هذا المنهج كثيراً عن المدرسة المثالية فى العلاقات الدولية والتى دخلت إلى الساحة الدولية مع دخول الولايات المتحدة نفسها إلى الحرب العالمية الأولى ومبادرة الرئيس الأمريكى ولسون إلى تبرير تورط الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الأولى بناءً على المبادئ المجردة وطرحه لأربعة عشر مطلباً ذات طابع تحررى وانسانى تمثل قائمة أهداف عالمية يجب السعى إليها بعد الحرب. ومن هذا يتضح أنه فى حين تترك المدرسة الواقعية مسئولية تسيير الأمور الدولية فى أيدى القوى العظمى فإن المثالية تطالب بوضع أمور العالم تحت مظلة الإرادة الجماعية، والقانون الدولى ومن هذا النزوع المثالى ولدت عصبة الأمم وكان الأمل الذى يحدوها أن تعمل على الحيلوله دون وقوع كارثة مروعة أخرى مثل الحرب الأولى. ثم كانت الأمم المتحدة بعد كارثة الحرب العالمية الثانية، وبمجرد توقف المدافع.

وفى مواجهة أزمات العالم الثلاث يسعى المنهج الأخلاقى الى "ترشيد الاستقطاب" العالمى القائم بدلا من تفجيره كما في المنهج النفعى وذلك فى نزوعه الى صياغة تكامل "العالمية الإنسانية" ولذا فهو يتشكك في الافتراض الأول للعقل النفعي "الثقة المطلقة في أدوات السوق والتكنولوجيا"، ويرفض الافتراض الثاني له "العمل في دائرة مفتوحة" ويؤكد علي أن الدائرة قد صارت مغلقة بالفعل، وهو يتناقض تماما مع الافتراض الثالث وهو "الدور السلبي الحتمي للثقافة في تفجير الصراعات الاستيراتيجية المستقبلية" بعد زوال الصراعات القومية والإيديولوجية مؤكداً علي أن الثقافة عبر الروح الليبرالية والنزعات الإنسانية قد تكون وسيلة لحوار الحضارات لاصدامها ومن ثم ركيزة لبناء العالمية الإنسانية وليس إفناء البشر.

- فضد افتراض الثقة المطلقة في آليات السوق والتكنولوجيا يفترض المنهج الأخلاقي وعقله النقدى أن ثمة حد يجب علي الفجوة بين الشمال والجنوب أن تتوقف عنده لا تتجاوزه أبداً وهو ما يعرفه المفكر الأرجنتيني إنريك داسل[٤٩] بحد "تدمير البشر" ويعني به انفلات هذه الفجوة في العمل علي الإفقار من ناحية والإثراء من ناحية أخري علي النحو الذي يؤدي لإختلال بنية النظام العالمي ولا يعمل علي استقراره لكثرة المحتجين ضده والمتمردين عليه سواء من الطبقات الأفقر داخل المجتمعات، حتي الأشد ثراءاً منها، أو من المجتمعات الأكثر فقراً بعامه ضد الأكثر ثراءاً. ومن ثم يفترض هذا العقل الأخلاقي أن ثمة قيوداً عملية وليست أخلاقية فقط علي هذا الافتراض تتجسد في القدرة علي استيعاب الأطراف داخل النظام نفسه دونما حرمان لقدرة المراكز علي التطور والثراء وهو الأمر الذي يفرض خيارين حديين:

أولهما هو خيار العقل الآداتى حيث الإصرار علي رفض هذا الاستيعاب مما يهدد بتقويض النظام نفسه أمام حالة بديله تعد الفوضي أكثر احتمالاتها.

وثانيهما هو القبول "الأخلاقي" بتعديل في هيكلة البناء القانوني والسياسي للنظام العالمي القائم في إتجاه صيغ ورؤي وأفكار أكثر انسانية واستيعابية قادرة علي إلهام الوعي الإنساني بمفردات مباراة سياسية غير صفرية، وحفز تطور إيجابي لدي مراكز النظام العالمي القائم بات حتميا وهو القبول بتقديم تنازلات في الصيغة التوزيعية التمييزية التي تم التعامل بها في الأطراف علي نحو يقلل من درجة تركز الثروة لديهم ويزيد من انتشارها في الأطراف ومن ثم يقلل من التناقضات بينهما ويعمل علي استمرار النظام القائم ولكن علي أساس حداثه جديدة أكثر تطهراً من الروح الأنانية التقليدية لنمط الإنتاج الرأسمالي ومن نزعة التمركز الأوربي، وأيضا من وريثتها الأمريكية، وبالذات من العقل الآداتي النفعي الذي يعلي الوسيلة علي الغاية حتي لو قاد ذلك إلي صدام الحضارات إذ يقود هذا

العقل إلي استلاب الإنسان في المركز أيضا وليس في الأطـــراف فقط.

- وضد افتراض العمل في دائرة مفتوحة، يفترض العقل الأخلاقي أن البيئـة الطبيعية تمثل الرمز الأساسي والنهائي للمشترك الإنساني الأمـــر الـــذي يفرض تكامل الجهود البشرية وتوحدها في مهمة الحفاظ عليها بما يدعـــم تجانس العالم ويمثل قيداً تاريخياً علي حركة الحداثة في سياقها الأوربـــي المتمركز الذي يندفع إلي خطاب العولمة من خلال عقل نفعي لا يتوقـــف عند الوسائل طالما حقق أهدافه في اكتناز القوة والثروة حتي لو أدي ذلـك إلي إفساد الطبيعة نفسها والتي ظلت دوماً محوراً مهما في تجربة الحداثـة عندما تحولت مرة إلي مجال عمل التجريبية كمنهج علمي يلهمها، ومـــرة أخري إلي مصدر للمواد الخام ومـــوارد الطاقـــة المحركـــة للإقتصـــاد الرأسمالي / الصناعي المكرس لها.

ويفترض العقل الأخلاقي – حسب بيير كالام , وآندريه تالمان[٥٠] أن البشرية صارت تعمل في دائرة مغلقة ولذا فهي مسئولة عن إدارة المدينة الكونية حيث الأمر لم يعد مجرد حسن التصرف في التقلبات المناخية ومواجهـــة البقـــرات السبع العجاف ولكنه يتضمن أيضا النظر في وطأه الأطماع والنظر القصـــير علي الكوكب وعلي التربة الزراعية وعلي المحيطات والغلاف الجوي حيـــث أثر ذلك علي المدي الطويل هو الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان في كل مـــا نفعله حاليا في سلوكنا اليومي.

ويؤكد العقل النقدى – حسب كاتب هذه السطور – علـــي ضـــرورة تجـــاوز الإدراك العالمي المراوغ لكون البيئة تمثل مشتركا إنسانيا يجـــب المحافظـــة عليه كما تجلي في التسعينات الماضية ضمن خطاب العولمة الرائج والـــذى ظل أسيرا للعقل النفعي في الحقيقة يرفع أفكار وشعارات ويمارس ضدها علي مستوي السياسات فهذا العقل لم يعط البيئة حقها من الاهتمام ويمنحها الأولوية في جدول أعماله طالما لم تتحول إلي خطر داهـــم وشـــيك يـــهدد المصـــير الإنساني إذ يعول هذا العقل علي أمرين يستند إليهما في الجدل مـــع العقـــل النقدى ونزوعه الإخلاقى:

أولهما يتعلق باحتمالات حدوث كوارث بيئية تهدد الوجود الإنساني نفسه من عدمه علي المنوال ذاته الذي لعبته تهديدات الحرب النووية في المناظرة الرأسمالية الشيوعية طيلة القرن العشرين في تكييف الجانب الصراعي السافر في النظام العالمي ثنائي القطبية. وفى هذا الإطار فإنه طالما بقي احتمال هذه الكوارث بعيدا أو حتي كان ممكنا التنبؤ بها والعمل علي تجنبها، فلا يجب المبالغة في الاهتمام بأمر البيئة. وهنا يجادل العقل الأخلاقي بأن هذا المستوي الأدني من الاهتمام قد ينجح في تجنب الكوارث البيئية أحيانا، وفي المدي القصير، ولكنه لا يضمن تجنبها دوماً، ولا في المدي البعيد حينما تتراكم المشكلات وتتحول إلي معضلات، ولا حتي تأثيراتها الضارة المستمرة علي مستويات أدني قليلا من مستوي الكارثة.

أما الثاني: فيتعلق بمدى قدرة العلم علي تجديد موارد الطاقة والمواد الخام. ذلك إن محدوديتهما يدفعان إلي الرغبة في تدويرهما والمحافظة علي ماهو موجود منهما حتي لا يتم استنزافها، وهو أمر يفرض الاهتمام بالبيئة. وأما القدرة المتنامية على تجديدهما فتقود الى العكس اذ يمكن للثورة العلمية التكنولوجية المؤسسة لاقتصاد المعرفة أن تكون عامل تفجير للبيئة لكونها عنصر حاسم في زيادة قدرة العلم علي تجديد المواد الخام وموارد الطاقة أو حتي علي الاستغناء المتزايد عنهما في دورته الانتاجية المعتمدة بشكل متنامي علي المعرفة الإنسانية بالأساس ومن ثم زيادة شعور مراكز هذا الاقتصاد المعرفي، وهي نفسها مراكز النظام العالمي القائم، بالاستقلال عن منطق عمل الطبيعة وسقوف قدرتها علي العمل طالما كان ذلك ممكنا.

وهنا يجادل العقل الأخلاقي بأنه ومهما تزايدت قدرة العلم علي تجديد هذه الموارد فإنها سوف تبقي قدرة نسبية لا مطلقة وخاصة مع ضرورة استمرار حاجة الجنوب بدرجة كبيرة، والشمال بدرجة أقل، لبعض سلع ومنتجات الثورة الصناعية الثانية والتي تتطلب لإنتاجها قدرا يعتد به من موارد الطاقة والإنتاج التقليدية والتي تفرز في الوقت نفسه قدرا يعتد به من ملوثات البيئة،

كما يجادل هذا العقل: بأن كل منظومة رشيدة يبتغي لها النجاح لا يمكـــن أن تقوم علي منهج نفعي انتقائي يعمل حسب الملابسات والدوافع لأن هذا المنهج لا يقر نظاما، ولا يحدث تراكماً أو يرسخ قيماً، ومن ثم فهو لا يصلـــح مـــع قضية تمس المشترك الإنساني ولحمته وبخطورة قضية البيئة ما يفتح البـــاب إلي المنهج النقيض "الأخلاقي" بما يفرضه من هندسة معتدلة للسلوك الإنساني تدفع نحو ترشيد الاستقطاب أملاً في إدارة عالمية رشيدة للطبيعة علي كوكبنا.

ـــ وضد الدور السلبي الذى يلعبه المنهج النفعى فى تغذية المشـــهد العـــالمى المتوتر ودفعه الى "صدام الحضارات" يحاول المنهج الأخلاقـــي ضمـــان التحقق الأمثل للمفهوم الشهير "القرية العالمية" والذى لا يمكن تحقيقـــه إلا عبر العقل النقدى. وهو يستند – فى أحد مرتكزاتـــه – إلـــى المؤشـــرات الكمية عن حجم التوسع فى القدرة الاتصالية وفى المبادلات المعلوماتيـــة والخدمية الجديدة وغيرها من المؤشرات التـــى تؤكـــد عمـــق الحضـــور المتبادل بين أطراف الخريطة العالمية ولكنه لا يتوقـــف عنـــد الحضـــور "البارد" فى هذا المشهد بل يتجاوزه إلى ما هو أعمق من مثاليات ووعـــود تبشيرية من قبيل العدالة والتجانس والنمو المتوازن الذى يفرض توزيـــع شبه متكافئ للإستثمارات العالمية وشروط عادلة فـــى التجـــارة الدوليـــة وحرية كاملة فى حركة اليد العاملة دون تمييز وإحترام السياسات الحمائية للسلع الصناعية لدى البلدان غير المتقدمة والنازعة إلـــى التصنيـــع دون إختراقها بالإغراق والأهم من ذلك السماح بإنتقال التكنولوجيا وتوطينها مع رأس المال لدى دول الأطراف بما يحقق الدلالات الحقيقية التـــى يثيرهـــا مصطلح القرية فى السسيولوجيا الثقافية مـــن معـــانى التلاحـــم والتكتـــل والحميميه.

ولعل مصطلح "القرية العالمية" وما به من تناقض ظاهرى لغوى وتكـــامل جوهرى ممكن بين القرية فى خصوصيتها والعالمية فى كونيتها، هو مـــا يهدف بيير كالام، وأندرية تالمان الى تجسيده فى نموذج "الحكم الرشـــيد" القائم على مبدأ الوحدة فى إطار التنوع الذى يتفق كثيرا مع متطلبات نظام "عالمى" من حيث أن تأمين المجتمعات والحفاظ على الصالح العام يستتبع

الاتفاق على عدد معين من القواعد الأساسية وهذا هو مبدأ الوحدة الذى تفرضه الطبيعة البيئية والإنسانية وما تجسده من القيم المشتركة، كما يستتبع إحترام خصوصية كل مجتمع إنسانى وهذا هو مبدأ التنوع وهو ذو طابع ثقافى تاريخى واجتماعى بالأساس وإذا كان مبدأ الوحدة فى إطار التنوع معروف سلفا فإن الجديد الذى يقدمه المؤلفان فى نموذجهما للحكم الرشيد هو تلك الصيغة التكاملية الممكنة بين ثنائيات خمس ملهمة للتكامل العالمى على اكثر من مستوى:(٥١)

أولها : بين الوحدة والتنوع حيث أساس الحكم الرشيد هو الوصول إلى مجتمع أكثر تنوعا وتلاحما فى الوقت نفسه.

وثانيها : بين الآنا والآخر حيث الحوار والمشاركة وعدم إعتبار المواطنين والفاعلين الاجتماعيين سواء داخل الدولة أوداخل النظام العالمى الأوسع مجبرين على تلبية متطلبات غير حقيقية.

وثالثها : بين السلطة والمسئولية وصولاً إلى درجة من المعقولية التى تجعل كل فرد يتصرف إزاء العالم بوعيه الخاص ولكن بمسئوليته فى الوقت نفسه عن أمنيات وطموحات مجتمعه.

ورابعها : بين الملك والوجود وهو مبدأ يقصد به المؤلفان عدم التشبث فى العمل السياسى والإدارى بفكرة المؤشرات الكمية التى يمكن قياس حجمها لأنها من الممكن أن تكون خادعة ولا تعكس بالضرورة إزدهارا حقيقيا للمجتمع.

وأما الخامسة : فبين إحترام المأثور والتطلع للمستقبل وهى أقرب لصياغة ما يعرف فى فكرنا العربى بإشكالية "الأصالة والمعاصرة" حيث يؤكد المؤلفان بوعى كبير على أهمية الميراث الروحى للمجتمعات وعلى عدم تحطيم هذا الميراث تحت دعاوى العقلانية أو الحداثة حيث الحكم الرشيد يجب أن يكون متأصلاً فى الماضى ومتجها نحو المستقبل وهو متأصل فى الماضى لأن تمثلات السلطة السياسية والإدارية والمناهج الثقافية هى أمور تتطور ببطء وغالبا ما تجد منابعها فى ماضى المجتمع البعيد، وهو متجه نحو المستقبل حتى يمكنه التكفل بتحديات

obeikandl.com

إدارة مسئولة ومتضامنة لكوكب الأرض تتضامن فـــى جـــهود الحـــل وتتنوع فى كيفية هذا الحل.

ولا يمكن الإدعاء فى هذا السياق بأن نموذج الحكم الرشيد سوف يقضى علـى التفاوت فى القوى المادية والإستيراتيجية بين الدول وتحقيق المدينة الفاضلـــة فليس هذا ممكنا ولا هو مقصدنا إذ أن التناقضات فى هيكل القوة على شـــتى مستوياتها تبقى راسخه وعميقة ومتجذره فى تربـــة المجتمعـــات والثقافـــات بتواريخها الخاصة ولا يمكن استئصالها ولكن ما ندعيه هنا وفقط هو إمكـــان ترشيد هذه التناقضات لتبقى فى الحيز الإنسانى المقبول وفـــى إطـــار نظـــام عالمى أكثر عدلا وإستقراراً.

كما لا يمكن الإدعاء بأن هذا النموذج سوف يقضى على القطبية الأمريكيـــة فليس هذا ممكنا أيضا وربما ليس مفيدا إذ يحتاج التاريخ الإنسانى دوما لقـــوة كبرى تقوده ولكن على نحو ملهم وعبر خطاب فكرى تقدمى إنسانى يتفـــوق فيه المكون التبشيرى الجذاب على المكون التبريرى المحبط وهو الدور الـــذى لعبته الولايات المتحدة بإمتياز أغلب سنوات القرن العشرين الذى شهد بـــزوغ دورها العالمى "الليبرالى" بإلهام مبادئ الرئيس ودرو ويلســـون عـــن حـــق الشعوب فى تقرير المصير والتى أطلقت بعد نحو ثلاثة عقود موجة التحـــرر الوطنى فى شتى أنحاء العالم وسهلت الصعود الإمبراطورى الأمريكى إلـــى موقع القيادة العالمية، فما نطمح إليه إذن وفى هذا السياق هـــو فقـــط إزالـــة التناقضات فى الخطاب الأمريكى الراهن والذى يصير رجعياً بقدر مـــا هـــو تبريريا للتغطية على نزعة فاشية تستوحى التاريخى الكلاسيكى للهيمنة بقـــدر ما تبتعد عن الهامات النموذج الحداثى الذى جعل منها حلما جاذبا وعلى النحو الذى يجنبها والعالم معها لكثير من الأزمات والمظالم وهو هدف / غاية نعتقد فى قدرة نموذج "العالمية الإنسانية" بإلهاماته تلك على إنجازه.

هذا العقل الأخلاقى يستلهم -فى ضدية لنزعة التمركز- قيم التنوير الغربـــى الذى مثل كانط ذروته، ففى صياغته لمثل الحداثة السياسية أعتقد كانط بـــأن التاريخ مدفوع دوما الى الرقى ولكن ذلك لن يتحقق الا اذا تأسست منظومـــان قانونيتان تسيران جنبا الى جنب، احداهما تسير الشئون الداخليـــة للمجتمـــع

الواحد على أساس من الحرية والعدل وصولا الى الديمقراطيـــة، والأخـــرى تنظم العلاقات بين الأمم على أساس من العدالة والتكافؤ وصولا الى الســـلام، مؤكدا على أنه لا يمكن تحقيق الحرية داخل الأمم اذا لم يتحقق العدل والسلام بين هذه الأمم. وهنا اقترح كانط هيئة دولية تقوم على مهمة السلام العـــالمى فى موازاة عملية تطوير الديمقراطية الليبرالية فى المجتمعات المحلية محـــذرا من ان تعامل هذه الهيئة مع بعض الدول المكونة لها بغير تكافؤ أو عدالة انما يفسد عملها وينهى السلام العالمى، مثلما يؤدى الخروج علـــى فكـــرة ســـيادة القانون الى تقويض الديمقراطية داخل الأمة / الدولة.

كما يتمثل الآن فى الفيلسوف الألمانى يورجن هابرماس الوريـــث الشـــرعى للمدرسة النقدية الألمانية وداعية "الحداثة الجديدة" التـــى تتجـــاوز تناقضـــات الحداثة وتقيم تواصلا مع مثل عصر التنوير فى ذروته الكانطية التى تؤســـس السلام العالمى على قاعدتى العدالة والحرية، حيث يميز هابرماس بين ثلاثـــة أنواع من المصالح كل نوع يضبط مجال بحثى معين وبالتـــالى يشـــير الـــى مجموعة محددة من العلوم(٥٢):

هناك أولا ما يسميه بالمصلحة التقنية أو الآداتية التى تنظم "العلوم التجريبيـــة، والتحليلية "وهذه العلوم تتحدد فى كون دلالة ملفوظاتها الممكنة ذات الطـــابع التجريبى تكمن فى قابليتها للإستغلال التقنى وبالتالى فـــان الإمكـــان الأكـــثر إقترابا من الإيديولوجية يتمثل فى هذا الإرتبـــاط بيـــن المعرفـــة التجريبيـــة والمصلحة التقنية.

والمجال الثانى للمصلحة له طابع عملى وهو مجال التواصل الذى بين البشـــر ويقابله حقل "العلوم التاريخية ــ التأويلية" ويعتبر هابرماس أن الإفتراضـــات التى تقترحها هذه العلوم لا تنطلق من تنبوء ممكن لقابلية استغلالها التقنـــى، وانما من "تفهم المعنى" وهذا التفهم يتم عبر قناة تأويل الخطابـــات المتبادلـــة داخل اللغة العادية ومن خلال تأويل النصوص التى حملها الـــتراث، وكذلـــك بفضل استبطان المعايير التى تؤسس الأدوار الإجتماعية.

أما النوع الثالث من المصالح فهو ما يسميه بـــ "المصلحة من أجل التحـــرر" أى تلك المصلحة المرتبطة بحقل "العلوم النقدية" وهذه العلوم هى نقدية عنـــد

هابرماس منذ تكوينها. ويتعلق الأمر عنده بالماركسية والتحليل النفسى وفلسفة التأمل الذاتى . وهذا ما يميزها ليس فقط عن العلوم التجريبيـــة / التحليليـــة، ولكن أيضا عن العلوم التاريخية التأويلية. إن المصلحة من أجل التحرر هـــى التى تنظم التناول النقدى، وهذه المصلحة يسميها هابرماس ايضا بـــ "التـــأمل الذاتى". انها توفر الإطار المرجعى للإفتراضات النقدية باعتبـــار أن التـــأمل الذاتى يحرر الذات من تبعيتها للقوى الراكدة والجامدة.

وكذلك فى الفيلسوف النمساوى كارل بوبر الذى يقدم نقده لنظام فهم العالم لدى هيجل متبينا فيه السبب لكل الإنحرافات التوتاليتارية فى الدولة الحديثة حيـــث ظل الفكر الغربى المعاصر رهينة لنرجسية وطـــدت بشـــكل حاســـم "نظـــام البديهيات فى كتابات هيجل" وخاصة عندما يتحدث عن الغـــرب أو الشـــرق وأممهما، أو عن المسيحية والإسلام أو الأنظمة الدينية الكبرى وكأنـــها ذوات حية وكائنات جماعية مشخصة وكليات شمولية(٥٣).

وأيضا فى إيمانويل بيرل الذى يسعى الى تفكيك نزعـــة التمركـــز الغربـــى مهاجما بلباقة متناهية الطرائق المصطنعة الهادفة الى خلق استمرارية مخادعة فى تاريخ أوربا: ان الإستمرارية المخادعة لتسلسل الأحداث والإســـتمرارية المخادعة لمنظومة من التسميات والإدعاء بنبل الأنساب الـــذى يمـــيز عـــادة محدثى النعمة، تضعفان إحساس الأوربيين بوجود الثغرات والسقطات الكثيرة لتاريخهم وتفضيان الى ايجاد أصولهم فى الصبية اللقيطـــة التـــى إختطفـــها جوبيتر على أحد شواطىء أسيا الصغرى. (وهى قصة أسطورية عن نشـــأة أوربا تقول بأنها كانت ابنة أجينور ملك فينيقيا وقد أغرم بها جوبيـــتر ســـيد الآلهة لدى اليونان فاستحال ثورا واختطفها الى جزيرة كريت، وتعقبه أخوهـــا قدموس ليستردها فأسس طيبة والمدن اليونانية ونشر فيها الأبجدية الفينيقة(٥٤). وهناك كذلك الفرنسى جاك دريدا فيلسوف التفكيك وريـــث النزعـــة الشـــكية الفرنسية وأبرز نقاد المركزية الغربية ودعاة بناء عقلانية جديدة تخلـــو مـــن التحيزات، والمؤرخان: الايطالى بيتر جران الناقد البارز أيضـــا للمركزيـــة الأوربية، والأمريكى هوارد زن الناقد الأبرز"للحلم الأمريكى" والـــذى يكـــاد يجعل من أمريكا، بالتوظيف السياسى مع الترويج الفكـــرى، محـــور تـــاريخ

العالم، ومن تجربة الرجل الأبيض البروتستانتى الأنجلو ساكونى ذاكرة أمريكا الرسمية، وكذلك الروائى الكبير جور فيدال صاحب النزعة النقدية البليغة للشخصية الأمريكية والذى يدفعه تحولها من جمهورية ديمقراطية تقوم على اقتصاد السلام ومثل الحرية الانسانية الى دولة أمن قومى تلهث خلف اقتصاد الحرب وتخضع لمقتضيات المجمع الصناعى العسكرى الى تسميتها الساخرة بـ "الشركات الأمريكية المتحدة" وذلك فى كتابه الأخير "حلم الحرب: دماء من أجل النفط وطغمة تشينى ـ بوش".

بل ويقدم هذا التيار نقدا يكون لاذعا فى بعض الأحيان للثقافة والإستيراتيجية الأمريكيتين بالذات من قبيل(٥٥):

ـ صرخة المفكر والكاتب الأمريكى الراحل "دوس باسوس" بأعلى صوته: "نحن بلاد الهمجية، بل نحن أكثر البلاد همجية، إننا مهد الفاشية وقد أخذ الألمان عنا، فألمانيا الهتلرية تبدو نعيم الحرية اذا قيست بمدننا الصناعية العظيمة".

ـ ووصف الكاتب "وولدر فرانك" فيصف شعبه الأمريكى بالجهل اذ يقول: "اننا شعب عجيب فمعظم الأمريكيين لا يفكرون لأن التفكير فى أمريكا عملية تتطلب جهداً شاقاً لا يقدر عليه إلا القليلون".

ـ وتشبية الكاتب والأديب الأمريكى "تيودور درايزر" لأمريكا بالسرطان الذى يهدد ملايين البشر وذلك فى كتابه "مأساة أمريكا" والذى صدر بعد أن صودر كتابه الأسبق "أمريكا المفجعة".

أما الإنتقادات الأبرز والأشمل للنظام الأمريكى، وللسياسة الخارجية الأمريكية ودعاواها المثالية عن نشر الديمقراطية فتأتى من المفكر المرموق وعالم اللغويات الأشهر نوام شومسكى الذى يكشف عن طبيعة الأهداف "الحقيقية" المرجوة للولايات المتحدة من إدارة النظام العالمى طيلة النصف الثانى للقرن العشرين وكيفية تسويغها، حتى غير المشروعة منها، فيقول: "خلال الحرب العالمية الثانية طورت مجموعات بحث فى كل من وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية خططا لعالم ما بعد الحرب على أساس ما أسموه المجال العظيم، والذى عليه أن يخضع لمتطلبات الإقتصاد الأمريكى، ويشمل هذا

المجال نصف الكرة الأرضية الغربى: غرب أوربا، والشرق الأقصى، والمستعمرات السابقة للإمبراطورية البريطانية والتى تضم مصادر الطاقة فى الشرق الأوسط والتى لا مثيل لها والتى كانت تتحول من أيدى منافستينا بريطانيا وفرنسا، الى أيدينا، وبقية العالم الثالث وإن أمكن بقية العالم، على أن يتم إخضاع المجال العظيم لمتطلبات الإقتصاد الأمريكى بقدر ما سمحت به الظروف(٥٦).

كما يكشف شومسكى عن تفكير جورج كينان رئيس مخطط وزارة الخارجية لمرحلة ما بعد الحرب الثانية مباشرة والذى كتب فى مذكرة الأمن القومى رقم ٢٣ لعام ١٩٤٨م "عندنا ٥٠% من ثروات العالم، وفقط ٦% من سكانه، وبمثل هذا الوضع لا يمكننا تجنب حسد واستياء الآخرين ولذا فمهمتنا الحقيقية فى الفترة القادمة هى ترتيب نموذج للعلاقات يحافظ على استمرار هذا التفاوت .. ولتحقيق ذلك سيكون علينا التخلى عن الأحلام والعواطف وتركيز إهتمامنا على أهدافنا القومية المباشرة .. يجب أن نمسك عن كلامنا المبهم للآخرين والأهداف غير الحقيقية مثل حقوق الإنسان، ورفع مستوى المعيشة والتحول للديمقراطية .. ولن يكون اليوم الذى نضطر فيه للتعامل بمنطق القوة بعيدا وكلما قلت عوائقنا من جراء رفع تلك الشعارات كان ذلك أفضل(٥٧).

ومن ثم فقد كان على حكومة الولايات المتحدة مهمتان رئيسيتان، الأولى هى تأمين السيادة على المجال العظيم وتستلزم حيازة قوة تهديدية مرعبة حتى لا يتجاسر أحد على تهديدها وهذا احد أسباب بناء الترسانة النووية. والثانية توفير دعم حكومى للصناعات التكنولوجية المتقدمة ولأسباب متنوعة قام جزء كبير من هذا الدعم على الإنفاق العسكرى.

وقد أكد مخططوا السياسة الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية فى دراساتهم عالية المستوى، الواحدة بعد الأخرى، أن التهديد الرئيسى لنظام العالم الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة يأتى من "الوطنيين" فى العالم الثالث، ومن الأنظمة "الوطنية" التى تسمى أحيانا "غلاة الوطنية" والتى تستجيب للطلبات الشعبية بخصوص تحسين مستويات المعيشة وتلبية الحاجات

الضرورية للمواطنين. وأكد هؤلاء المخططون على: منع وصول المغالين فى وطنيتهم للحكم، واذا ما وصلوا اليه بطريقة أو بأخرى فيتحتم عزلهم وتنصيب حكومات تفضل الإستثمار برأسمال خاص. محلى أو أجنبى وتوجة الإنتاج للتصدير وتكفل تصدير الأرباح للخارج[٥٨]. وعندما نشبت الحرب الفيتنامية من الحاجة الى تأكيد الدور الخدمى للعالم الثالث لم يقبل الوطنيون فى فيتنام ذلك الدور فحق عليهم العقاب والدمار. لم يكن بوسع فيتنام أن تغزو أو تنتصر على أى أحد، ولكن استقلالها بشأنها الذاتى كان يهدد بأن تصبح مثلا تحتذى به الدول الأخرى فى منطقتها[٥٩].

ويستعرض دوما، وفى سياق نقده للنظام الأمريكى دعاوى المثالية الديمقراطية للسياسة الخارجية الأمريكية مؤكدا أن "محورها الدائم إنما كان تخريب الأنظمة البرلمانية والإطاحة بها واللجوء إلى العنف لتدمير المنظمات الشعبية التى قد تتيح لأغلبية السكان فرصة الدخول الى الحلبة السياسية". وكاشفا عن معنى خاص لعقيدة حضور الديمقراطية فى السياسة الأمريكية "اذا كنا نعنى بالديمقراطية نظاما سياسيا يجرى انتخابات منتظمة دون تحد خطير لحكم طبقة رجال الأعمال، إن صانعى القرار فى الولايات المتحدة هم إذن تواقون بلا ريب الى رؤية الديمقراطية وهى تتثبت فى أرجاء العالم حيث أن التفضيل للأشكال الديمقراطية فى الدول العميلة فى العالم الثالث ما هو إلا مسألة علاقات عامة ولكن ما أن يكون المجتمع مستقرا والإمتيازات مضمونة فيه حتى تتدخل عوامل أخرى[٦٠]. فمن الممكن التسامح مع ظهور الشكل الديمقراطى بل حتى الإعجاب به ولو لأغراض الدعاية فقط ولكن لا يمكن تبنى هذا الموقف إلا حين التأكد من أن توسيع السلطة الفعال قد منع المشاركة ذات المعنى عن "الطبقات الشعبية"، وحين تنتظم هذه الطبقات وتهدد سيطرة النخبة من رجال الأعمال وأصحاب الأراضى والعسكر على النظام، يجب اتخاذ إجراءات قوية بأنواع شتى من التكتيكات استنادا الى صنف السكان المستهدف حسب أهميته. وعند استهداف أدنى الأصناف فى العالم الثالث فإن كل شىء مباح[٦١].

وقد دعمت الولايات المتحدة أعاقة الحكومات البرلمانية بل وأسقطتها عام ١٩٥٣ فى إيران، وعام ١٩٥٤م فى جواتيمالا، وساند كيندى عام ١٩٦٣م انقلابا عسكريا لمنع استعادة الديمقراطية، وفى عامى ١٩٦٣، ١٩٦٥م فى الدومينيكان، وفى البرازيل عام ١٩٦٤م، وشيلى ١٩٧٣م وكثير من المناطق الأخرى. ولم تكن الأساليب طيبة جدا. لم يكن عمل القوات التى حركناها فى نيكاراجوا أو عمل وكلائنا الإرهابيين فى السلفادور أو جواتيمالا هو القتل العادى ولكن كان بصفة أساسية القسوة والتعذيب السادى وتعليق النساء من أقدامهم بعد قطع أثدائهن وتقشير بشراتهن، وقطع رؤوس الناس وتعليقها على خوازيق حيث كانت الفكرة هى الوطنية التى تدعو الى الإستقلال والتى قد تجلب الديمقراطية الحقيقية. وعلى العكس لم يثر إنقلاب فاشى فى كولومبيا ــ على طريقة فرانكو فى أسبانيا ــ إلا قليلا من إحتجاج الحكومة الأمريكية بينما لم تهتم بانقلاب عسكرى فى فنزويلا ولا بعودة السلطة للمعجب بالفاشية فى بنما، ولكن أثارت المرارة والعداوة فى حكومتنا أول حكومة ديمقراطية فى تاريخ جواتيمالا، التى احتذت نموذج مجتمع "الصفقة الجديدة" الذى أعلنه روزفلت[٦٢].

وعندما دخلت قواتنا كوريا عام ١٩٤٥ عزلت حكومة ذات شعبية معادية للفاشية قاومت الإحتلال اليابانى، وأشعلنا حربا ضروسا واستعنا بعناصر من الشرطة اليابانية الفاشية والكوريين المتعاونين معهم خلال الإحتلال اليابانى لكوريا، وقد سقط فى كوريا الجنوبية مائة ألف قتيل وذلك قبل نشوب ما أسميناه الحرب الكورية، وفى إقليم صغير "جزيرة شيجو" سقط ٣٠ ــ ٤٠ ألف قتيل فى أثناء ثورة الفلاحين. وفى عام ١٩٥٤م هندست المخابرات الأمريكية انقلابا حول جواتيمالا الى جهنم أرضية وحافظت عليه منذ ذلك الحين وحتى الآن، مع إدمان التدخل والمساندة الأمريكية خصوصا أيام كنيدى وجونسون[٦٣].

ويرصد شومسكى المفارقة الهائلة والمعبرة فى أول عمليتين عدوانيتين تقعان فى عصر ما بعد الحرب الباردة وهما الغزو الأمريكى لبنما من ناحية، والغزو العراقى للكويت من ناحية أخرى، وهى أن الأول مر عاديا لأنه فى

جوهره أمر مألوف فى ممارسة الولايات المتحدة لقوتها بحيث لا يؤلف اكثر من هامش فى أسفل صحيفة التاريخ، بينما كان الثانى كارثيا يستدعى الحشد الدولى فى مواجهته حتى لا يتهدد السلام العالمى. وهنا يوجه نقده الصارم: اذا وضعنا الكلام الرنان جانبا فإن كلتا العمليتين متشابهتين بمعيار المبادىء والقانون الدولى ولكن لا مفر من وجود فوارق كذلك. والتفاوت الأهم بينهما هو أن غزو الولايات المتحدة لبنما جرى من قبلنا لذلك كان من أعمال الخير، فى حين أن الغزو العراقى للكويت جاء مناقضا لمصالح الولايات المتحدة الجوهرية، ولذلك كان شائنا وجاء انتهاكاً للمبادىء المثلى للقانون الدولى وقواعد الأخلاق[٦٤].

ويقدم فريد هاليداى والذى يمكن تصنيفه ضمن تيار الوسط نقده لدعاوى الهيمنة تحت غطاء العالمية على النحو الذى تجسده الآن الولايات المتحدة إستنادا الى تحليل تاريخى يؤكد على فشل الخبرات الماضية حيث: أن عالمية الليبرالية فى القرن التاسع عشر قادت الى الحرب العالمية الأولى، واليوم تواجة معارضة متزايدة من قبل من يرونها هيمنة غربية، وخصوصا أمريكية، مفروضة عليهم. أما العالمية الثورية لكل من فرنسا وروسيا والصين وايران، فقد قادت الى الحرب مع بلدان الجوار، والى قومية متشنجة ودولة قمعية فى الداخل. والعالمية المهيمنة للإمبراطوريات الأوربية التقليدية انهارت بعد الحرب العالمية الثانية، كما انهارت عالمية الإتحاد السوفيتى فى سنوات الثمانينات من القرن الماضى، وقد تلقى عالمية الولايات المتحدة المصير نفسه[٦٥].

ولعل الهواجس إزاء هذا المصير هى الدافع الأساسى لتحذيرات وانتقادات العديد من الكتاب والمحللين الإستيراتيجيين بل والمؤرخين الأمريكيين على وجة الخصوص على منوال (تأكيد المفكر الأمريكى "دبيلى جراهام" على أن أمريكا فى حاجة يائسة الى دم أخلاقى جديد وهى تسير نحو كارثة قومية. وتحذير "برجينسكى" من أن الخواء الروحى سوف يفقد أمريكا تماسكها وقدرتها على استقطاب العالم، واستعراض "بلاند فوردا بالأرقام" فى كتابه "يوم قالت أمريكا الحقيقة " مؤشرات الانهيار الأمريكى، وتأكيد الاقتصاديان

الأمريكيان "هارى فيجى، وجيرالد سوانسون" فى كتابهما "سقوط أمريكا قادم": أن الولايات المتحدة لم يعد أمامها سوى عقدين من الزمان لكى يتحقق السقوط من عرش الإمبراطورية المنفردة(٦٦).

بل أن ثمة انتقادات مباشرة لفكرة الإمبراطورية ثار الجدل حولها بشدة أعقاب الغزو الأمريكى للعراق، فالمؤرخ الإستيراتيجى البارز بول كينيدي كان قد حذر في كتابه الشهير "صعود وهبوط القوى العظمى"(٦٧) والذى أصدرة قبل السقوط السوفيتى المروع مما أسماه "التوسع الامبريالى" الذى يمكن أن يؤدى الى أفول فى الهيمنة الأمريكية إستنادا إلي تحليله الأثير للعلاقة بين القوة الاقتصادية من جانب، وبين الإلتزامات العسكرية لمركز الهيمنة العالمية من جانب آخر. حيث ذهب إلي أنه كلما زاد مستوي هذه الإلتزامات العسكرية وتورط مركز الهيمنة في صراعات كبيرة وطويلة تفوق قدرته الاقتصادية علي التحمل، فإن إنكسار هيمنته يصبح أكثر احتمالا . ثم عاد بعد ١١ سبتمبر ليكتب بصحيفة "فايننشيال تايمز" البريطانية مقالاً استكمل فيه حيثيات هذا الفهم إذ دعا الى إستبدال نزعة التوسع الأمريكى فى أفغانستان وبعدها العراق باستيراتيجية العمل من أجل "السلم الأمريكى" في العالم. وينطلق كينيدى من إفتراض القدرة الاستيراتيجية الأمريكية اللا محدودة ، ففي رأيه أنه لم يحدث في التاريخ مثل هذا الاختلال في القوى مثلما هو حادث الآن بين الولايات المتحدة وغيرها، ذلك ان فرنسا النابوليونية وإسبانيا فيليب الثاني كان لهما أعداء أقوياء وكانتا جزءاً من نظام متعدد الأقطاب، فيما لم تكن إمبراطورية شارلمان توسعية إلا في إطار اوروبا الغربية، اما الامبراطورية الرومانية فتوسعت على الأرض إلا انه كانت هناك في الوقت ذاته إمبراطورية أخرى في فارس وثانية أكبر منها في الصين، ولكنة برغم هذا الإفتراض يحذر من السير على طريق التوسع الإستعمارى الكلاسيكى خوفا من تأثيراته المستقبلية على الإقتصاد بالذات وحيث عمل هذا القانون يفسر لديه، أى لدي كنيدي، تلك الحركية التاريخية لمراكز الهيمنة المتعاقبة، وفي قلبها الخبرة الرومانية والتى لن تكون بعيدة عنها تلك الخبرة الأمريكية الراهنة إذا ما أمعنت في العسكرة.

وفى المقابل ذهب **ايمانويل ولارشتاين** الباحث الأمريكى الشهير فى دراسة النظم العالمية من منظور الجغرافيا السياسية في مقاله "سقوط النسر" المنشور بمجلة السياسة الخارجية الأمريكية عدد يوليو - أغسطس ٢٠٠٢، الى ان الولايات المتحدة لا تعيش الطور الصاعد الى الامبراطورية بل الطور الهابط منها اذ هى "امبراطورية تنهار"، وأن صقور الإدارة ومنظريها، بمواقفهم الحالية، انما يدفعون بها الى السقوط المريع بدلاً من ان يدعوها تنهار تدريجاً وبأقل الخسائر الممكنة. وعلى أساس اقتصادى يستند اليه ولارشتاين يذهب الى أن ذروة التفوق الأمريكى كانت بعيد الحرب العالمية الثانية اذ كان نصيبها من الناتج العالمى ٤٠%وقد صار الآن ٢٢% تقريبا، وهو رقم يضاهى ناتج الاتحاد الأوربى. ويرى ولارشتاين ان التفوق الأمريكى قد شهد تقلصاً عبر أربعة مراحل اساسية وهى: حرب فيتنام التى أهدرت كثير من القوة الاقتصادية والعسكرية فضلا عن المكانة الأخلاقية للولايات المتحدة، وثورات الشباب عام ١٩٦٨ ضد الهيمنة التقليدية على العالم سواء الأمريكية الرأسمالية أو الشيوعية، ثم الانهيار السوفيتى الذى كشف لها عن صدمة لم تكن مستعدة لها فى ضبط الواقع الدولى، وأخيرا اعتداءات ١١ سبتمبر التى كشفت عن فشل أمريكى فى توقع وتوقى المخاطر الكبرى التى يمكن أن تواجهها.

ويتوسطهما طارحاً القضية على نحو جدلى ربما كان الأكثر موضوعية **الباحث الفرنسى الكبير ايمانويل تود** فى كتابه "ما بعد الامبراطورية: دراسة فى تفكك النظام الأمريكى" اذ لا ينطلق تود من فرضية نهائية سواء بان الولايات المتحدة تصعد الى موقع الامبراطورية كما يحذر كيندى، أو تنزل منه كما يتصور ولا رشتاين، وانما من فرض اشكالى أو مشروط جوهره أن الولايات المتحدة تملك لا تزال ان لم يكن فى تزايد القوة الاستيراتيجية التى تمكنها من ممارسة الدور الامبراطورى رغم "القصور" على مستوى الأداء الاقتصادي والذى يصفه تود بأنه "تحول بالغ الخطورة" جسّده تراجع في الإنتاجية وزيادة مفرطة في الاستهلاك مع بروز عجز متصاعد في الميزان التجاري تنامى لديها لديها في الفترة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ من مئة بليون دولار الى ٤٥٠ بليوناً كانت تغطيها بالتدفقات الرأسمالية من الخارج بمقدار

العجز نفسه اي ٤٥٠ بليوناً كانت تأتي بمعظمها من اوروبا واليابان. فما يحسم مستقبل القطبية الأمريكية لدى تود هو أدائها السياسى الذى يستطيع جعلها قوة استقرار أو قوة فوضى. وان كان يرى أن الولايات المتحدة الآن تنحو لأن تصير عامل فوضى في النظام الدولي من طريق اثارة الشكوك والنزاعات حيثما تستطيع، وليس عامل استقرار كما يفترض بها ان تكون.

غير أن السعى الأخلاقى لبناء العالمية الإنسانية يتطلب من أوربا بالذات -كشريكة للولايات المتحدة فى الوجود الحضارى الغربى- أن تتجاوز الموقف السلبى على الحياد بعيدا عن الموقف الأمريكى تجنبا لصدام الحضارات، نحو المبادرة الى الدفاع عن مثل الحداثة السياسية وقيم التنوير الغربى الذى جسدته هى ومثل كانط ذروته. ولقد حاولت أوربا وخاصة المانيا وفرنسا انتزاع هذه المبادرة عندما قادتا المعارضة العالمية علي أرضية المجتمع المدني العالمي ضد العدوان علي العراق، حيث بدت هذة المعارضة كعامل ترجيح مهم ضد المنهج النفعي الأمريكى، وبكل تأكيد لا ينصرف الدور الأوربى فى معارضة الحرب الى مواجهة امريكا ولكن الى دعم استقلالية أوربا كشريك حضارى لواشنطن لا تابع لها، والى احترام الشوعية الدولية وتكريس مثل الحداثة السياسية، يلهمها فى هذا السياق دافعين:-

أولهما معرفي: فأوروبا هي وريثة عصور النهضة والإصلاح الديني والتنوير وصولا إلي الحداثة وقد عاشت داخلها جميعا لحظات حوار وصدام وتساؤل وشك وهي حاربت وسالمت ولهذا كله فقد امتلكت رؤية للتاريخ تتحسب لعقده وهواجسه التي قد تشي بالأفول حسب إشبينجلر، وتسعي إلي تفهم منطقة حيث الاستجابات اللامتصورة تثيرها التحديات اللا محتملة من وجهة نظر الشخصية الحضارية حسب توينبي ، وتدرك أهمية الثقافات وتحترم طقوسها ورموزها لأهميتها في صياغة روح الأمم التي تبقي الهدف الأجل للحركة السياسية الظاهرية للدول التي تبقي كغلالة رقيقة تحيط بهذه الروح النهائي لضمان سلامتها حسب هيجل. وقد يساعد أوربا علي محاولة الفهم هذه تلك البناءات المؤسسية التي لا تزال تتواصل عبرها مع مستعمراتها القديمة

كالفرانكفونية مثلا والتي تمثل جسورا سياسية وثقافية بل ورياضية يتم عبرها تبادل وفود أدبية وفنية، وتتعاون من خلالها دول وهيئات شتي في أفريقيا، والشمال العربي الإفريقي، وأمريكا الجنوبية مع الجانب الفرنسي، والأمر نفسه فيما يخص الكومنولث كرابطة سياسية تشير إلي التاج البريطاني في علاقته السياسية التاريخية بالدول التي استقلت عنه ورمزا إلي استمرارية ما للتواصل بين الجانبين. ونحن لا ندعي هنا سموا ثقافيا أو نزاهة مطلقة للعقل أو الضمير الأوربي، بل ما ندعيه هنا، دون نسيان لمرارة التجربة الاستعمارية، بأنهما – أي العقل والضمير – قد نضجا بما يكفي للتحسب من عقد التاريخ وهواجسه، بعكس الولايات المتحدة التي تبقي، لحداثة تاريخها وبتأثير صعودها التاريخي الاستيراتيجي السريع، في إسار رؤية اختزالية، وعلي الأقل تبسيطية، لهذا التاريخ لا تدرك عمق هواجسه وعقده خاصة الثقافية.

وثانيهما: دافع أخلاقي / حضاري، فأمريكا هي حيوية الغرب على صعيد مركب القوة الشاملة نعم، ولكنها فى الوقت نفسه ليست سوي إفراز ذلك العقل الأوربي الحديث الذي تمكن بفضل كشوفه الجغرافية من الوصول إليها، وبفضل علومه الحديثة من استيطانها وقمع سكانها الأصليين واستجلاب سكان إفريقيا من الزنوج إليها بقصد إعمارها، فيما يعني أنها تظل الإبنة الطبيعية للقارة الأوربية سواء عندما كانت تحت السيطرة الأوربية وخاصة البريطانية، أو حتي بعد الاستقلال حيث ظلت الإلهامات الفكرية والعقلية والروحية لها موصولة بجذورها الأوربية وخاصة في تيارها الوضعي الأنجلوساكسوني والذي استحال في صيغته البيوريتانية ذات الإلهام الكالفيني هو التيار الرئيسي المهيمن علي العقل الأمريكي. وتبدو الصلة القائمة الآن بين القوة القطبية الأمريكية وبين التقاليد العلمية والفلسفية للتنوير الأوربى شبيهه بما كان قائما بين الإمبراطورية الرومانية ذات الإمتداد الهائل، وبين أثينا ومدرستها الفلسفية الكبيرة في التاريخ القديم والتي ظلت لفترة طويلة مصدرا للإلهام الأخلاقي والعقلي والجمالي للإمبراطورية الرومانية التي ظلت آنذاك في حاجة إلي مثل هذا الإلهام رغم حيويتها

الشديدة وقوتها العسكرية التي مكنتها من فرض السلام الروماني علي العالم أجمع تقريبا. بل تصل درجة القرابة في المشابهة حد أن كلا من الإمبراطورية الرومانية القديمة، والأمريكية المعاصرة قد ورثتا الحيوية العسكرية عن مصدر إلهاميهما "أمبراطورية أثينا المقدونية" أو الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية بخاصة "البريطانية والفرنسية" في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.

وبدورنا نتساءل: إذا كانت خبرة التاريخ القديم / الوسيط تؤكد علي أن روما قد دخلت مرحلة الأفول الحضاري الشامل بعد أن توقفت عن استيعاب وإفراز مصادر الإلهام الفكري والأخلاقي الأثيني التي جسدته بنقاء روح "القانون الروماني" عندما إندفعت بإغراء القوة إلي فرض الهيمنة الصلدة علي الجميع فهل يصدق ذلك علي الولايات المتحدة، أي دخولها مرحلة الأفول الحضاري، إذا ما توقفت عن إستلهام المقومات الأساسية الأخلاقية والفكرية والسياسية للعقل الأوربي الحديث؟

ودونما افتراض لأي نوع من الحتمية أو الجبر التاريخي، يمكن ترجيح الإجابة بنعم حسب البروفيسور الأمريكي بول كينيدي[٦٨] في كتابه القيم عن "القوي العظمي: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري" الذي أطلق فيه قبل عقد ونصف العقد صيحته التحذيرية الأخيرة من التدهور الأمريكي إستنادا إلي تحليله الأثير للعلاقة بين القوة الاقتصادية من جانب، وبين الإلتزامات العسكرية لمركز الهيمنة العالمية من جانب آخر. حيث ذهب إلي أنه كلما زاد مستوي هذه الإلتزامات العسكرية وتورط مركز الهيمنة في صراعات كبيرة وطويلة تفوق قدرته الاقتصادية علي التحمل، فإن إنكسار هيمنته يصبح أكثر احتمالا. وحيث عمل هذا القانون يفسر لديه، أى لدي كنيدي، تلك الحركية التاريخية لمراكز الهيمنة المتعاقبة، وفي قلبها الخبرة الرومانية التي تحدثنا عنها في التو. ولن تكون بعيدة عنها تلك الخبرة الأمريكية الراهنة إذا ما أمعنت في العسكرة.

ولاشك أن أوربا تدرك هذه الخبرة كما تدرك أن استمرار الحيوية الأمريكية يعنى بشكل استيراتيجى مباشر استمرارا للتفوق الغربي، وبمعني حضاري /

أخلاقي غير مباشر استمرارا للقيم ومصادر الإلهام الغربية وحيث الأفول الأمريكي لن يعيد مركزية أوربا، بل الأغلب أنه سوف ينتقل بهذه المركزية إلي مناطق أخري من العالم خارج الغرب كله والأقرب إليها الآن هو العالم الأسيوي حول الصين الكونفوشيوسية. وإذا كانت أوربا قد احتاجت لنحو الألف عام قبل أن تستعيد مركزيتها في العصر الحديث بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية في بداية العصر الوسيط، فلا أحد الآن يستطيع أن يحدد كم من الوقت تحتاج لإستعادة هذه المركزية إذا ما تدهورت الآن الولايات المتحدة الأمريكية؟

غير ان حصار أوربا للروح الإمبراطورية لدى الولايات المتحدة لن يكون صراعيا عبر نمط التحالفات السياسية وانما سلميا من خلال مقومات الجغرافيا الاقتصادية وأدوات عمل المجتمع المدني العالمى والذى قد يطور أو يمزج فى المستقبل بين أشكال معارضته للهيمنة الأمريكية وبين أشكال مناهضته للعولمة وهى المناهضة التى سوف تنمو نتيجة للشك المتزايد في قائدتها والعمل من ثم علي تحديها. وتستطيع أوربا قيادة هذة المعارضة الدولية لأنها الجهة الاكثر سخاءً في منح المساعدات التنموية، ولها مساهماته الحاسمة فى دعم السلام والاستقرار واعادة البناء على نحو يجعلها ذات فائدة لأجزاء كثيرة من العالم وذلك على أرضية الجغرافيا الاقتصادية التى تسم سياساتها الحالية بالسلام والاعتدال وربما تقود معارضة المجتمع المدني العالمي المستمرة للعولمة وتبرير هذه المعارضة بنزعة الهيمنة الأمريكية علي العراق أو غيره الي تفجير استقطاب في المجتمع الامريكي يجعله مترددا ازاء أي حرب جديدة ويدفعه الي التسريع بعودة ادارة ديمقراطية ليبرالية توقف السيناريو الإمبراطورى.

الخاتمة

السجال حول المصير الإنسانى !

يبدو المصير الإنسانى محكوما بالصراع بين ثلاث قوى متنافسة وفاعلة بأشكال شتى فى عالمنا المعاصر، أولها قطب رسمى يسعى لفرض خياراته من داخل النظام القائم وهو يحوز القدرات الشاملة العسكرية والإقتصادية والسياسية والتنظيمية التى تكفل له ذلك، وثانيها: فاعل دولى يتحدى القطب الشرعى بإلهام العقيدة الكفاحية التى يتمتع بها أنصاره ويمارسونها من خلال أطر تنظيمية خاصة بهم لا تحوز الشرعية وان تمتعت بفعالية التأثير كقوة إحتجاج فوضوى، وثالثها: فاعل دولى قيد التبلور لا يحوز القدرات الشاملة والمنظمة التى تتوفر للقطب الرسمى، ولا العقيدة الكفاحية التى تتوفر لقوة الإحتجاج الفوضوى ولكنه يمتلك قيم أخلاقية ونزوعات انسانية تجسد مثل الحداثة السياسية.

أما القطب الرسمى فهو الولايات المتحدة التى تبدى إندفاعا نحو الهيمنة منذ السقوط السوفيتى وحتى الآن، على النحو الذى جسدته ألمانيا فى الفترة الممتدة بين تحقيق وحدتها وبين الحرب العالمية الأولى، فالفترتان متشابهتين من زاوية انطلاق قوة جديدة بإمكانات طفرية نحو السيطرة العالمية، وفى حين إنبثقت ألمانيا كقوة تمرد على التوازن الكلاسيكى البريطانى ــ الفرنسى، فإن الإمكانات القطبية للولايات المتحدة تولدت عن كسر التوازن الدولى القائم ابان الحرب الباردة. واذا كانت الوحدة الألمانية هى المقوم الدافع الى النزعة الألمانية الى إعادة بناء الجيوسياسية الجرمانية، فإن الثورة المعلوماتية وفائض القيمة التاريخى الناجم عن الفجوة الإستقطابية التى تصنعها بين الولايات

المتحدة كمركز لها، وبين الآخرين تبدو هى المقوم الدافع الى نزعة الهيمنة الأمريكية.

وهنا تكمن فروق أخرى مهمة بين الخبرة الألمانية التاريخية، والأمريكية الراهنة اذ انبنت النزعة الألمانية على روح استعمارية تقليدية كانت نبتت طبيعيا للقرن التاسع عشر وهو قرن الكولونيالية بامتياز، بينما تنبنى النزعة الأمريكية على تركيب لا يعكس نزعة استعمارية تقليدية بالمعنى الإمبراطورى الدقيق "التوسعى فى الأرض" والمستند الى مقومات الجغرافيا السياسية وحدها، كما لا يعكس نزعة الهيمنة "الحداثية" عبر بناء القوة الشاملة والتى كانت إبان الحرب الباردة بشكل كامل، وانما يتضمن النزعتين معا فهو مزيج من سلوك الإمبراطورى إذ يضرب الآخرين فى أراضيهم، ومن غايات الهيمنة اذ لا يقصد الى احتلالهم ولكن الى تأكيد القدرات الجيوسياسية للولايات المتحدة فى روعهم بحيث تتمكن من استثمارها فى تثبيت تفوقها الإقتصادى من خلال بناء نظام عالمى بالمعنى القانونى والسياسى يخدم العولمة كبنية تكرس عمل الفجوة الإستقطابية للثورة التكنولوجية وتوفر لها فضاءً للتمدد على أرضية "المجمع الصناعى العسكرى" الذى صار نفطيا، وبات أكثر تحفزاً فلم يعد يكتفى باستغلال الحروب فقط بل صار يفتعلها للتدمير وتوزيع عقود اعادة الإعمار جهارا نهارا في نزعة عبثية واضحة تتغذى على نمط الانتاج الرأسمالي الذي يعود إلي توحشه بعد سقوط النموذج الاشتراكي الذي طالما مثل قيدا عليه اضطره إلي مراجعة ذاته وضبط نزوعه إلي التوحش سواء في الولايات المتحدة نفسها التي تمكنت بفضل السياسات الاقتصادية الفوردية من تجاوز أزمات الكساد الكبير في الثلاثينيات وما بعدها، أو في أوروبا الغربية التي تمكنت عبر سياسات دولة الرفاة من درء مخلب الشيوعية إبان الحرب الباردة.

والسؤال المهم .. هل يصلح هذا التركيب من الجيوسياسية، والجيواقتصادية أو من الفاشية والعولمة معا، وبالأحرى من الفاشية المعولمة فى الإستمرار؟ وهنا ندعى بفشل هذه الصيغة وسقوطها القريب بتزايد أعدائها وتنامى الراغبين فى تحديها وتزايد قدرتهم على تنظيم مواردهم فى مواجهتها. واذا

كانت ألمانيا قد سقطت بفعل حربين على المستعمرات ضد أوربا كلها تقريبا بجانب الولايات المتحدة ضمن صراع استيراتيجى عقلانى ومنظم دار على أسس فاعلة ورشيدة للجغرافيا السياسية، فان الولايات المتحدة يواجهها تحديان كبيران من قوتين فاعلتين وإن كانتا متناقضتين:

أولهما : الإرهاب الذى يتبدى كقوة احتجاج فوضوى عاصف على هيمنة القطب الأمريكي ولكن غير القادر فى الوقت نفسه علي تحدي عمله اذ لا يستطيع أن يجسد دور القطب الآخر فى توازن دولى مستقر سواء لدافع عملى مهم وهو أن القطبية تعني حضورا ثابتا في بنية النظام القائم يحسب حسابه إبان القيام بالتفاعلات داخل أنساقه بل وقبل القيام بها، فإذا لم توضع ردود فعل هذا القطب في الحساب مسبقا فلن تكون له أهمية القطب حتي ولو احتفظ بحقه في الاحتجاج، أو لدافع أخلاقي أهم يرتبط بالغاية التاريخية التي يستطيع القطب الدولي تجسيدها والتي لابد وأن تتأسس علي رؤية ايجابية للتاريخ تلهم إيديولوجية سياسية قادرة على تقديم بدائل واقعية لما هو قائم فالمهم لأى فاعل دولى هو امتلاك المقومات الأساسية لخوض الصراع الدولي بشروط التاريخ وعلي رأسها الايمان بفكرة التقدم المطرد وليس باهدارها علي منوال الارهاب الذى يقوم بدوره الإحتجاجى ليس فقط من خارج اطار الشرعية القانونية، وإنما أيضا من خارج الإطار العام للحركة التاريخية والذى يتسع لأقطاب شتي فاعلة ومؤثرة ومختلفة المذاهب والأديان والمشارب طالما استهدفت غايات انسانية ومعان كلية مقبولة تاريخيا، فبغياب هذه الغايات يتحول الفاعل الدولي، مهما عظم تأثيره، الى قوة احتجاج فوضوي قد يكون لها دورها في اثارة الانتباه إلي مظالم وخطايا في النظام القائم ولكن بثمن فاحش من مظالم وخطايا جديدة ودون قدرة على ان تكون هى قوة التصحيح نفسها.

وثانيهما : المجتمع المدنى الذى يحوز قوة تحرر عقلانى وأخلاقى ولدت فى مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية قبل سنوات، وتنامت مع تشكل "المنتدى الإجتماعى العالمى" من بين العديد من المنظمات غير

الحكومية والحركات المدنية التى تختلف ثقافيا وعرقيا ودينيا ومذهبيا وجغرافيا وجيلياً ولكنها تتفق على مواجهة التوحش الليبرالي فى عصر العولمة، كما تبلورت واضحة فى ١٥ فبراير من العام الماضى ضد العدوان الأمريكى على العراق فأثبتت قدرة مدهشة على التعبير المستقل عن مواقف سياسية أكثر جرأة ومثل انسانية أكثر رقيا، وشرعية أخلاقية كاملة ضد العدوان حتى داخل الدول التى شايعت حكوماتها الموقف الأمريكى، وان لم تستطع ردعه لأنها تفتقد للتوجية المركزى وللقوة العسكرية وللتنظيم الفعال الذى يحوزه القطب الأمريكى، أو حتى الإصرار والعقيدة الكفاحية التى يمتلكها الإرهاب وتبرر لممارسية الموت بأكثر مما تلهمهم معنى للحياة، فلا شك أن المجتمع المدنى يمثل نتاجا "للعالمية الإنسانية" غير الناضجة تلك التى أتاحت الثورة المعلوماتية وجودها وتبلورها، ولكنها لا تزال عاجزة عن تنظيمه بإحكام وهى تشبة فى هذا السياق الحركات الرومانتيكية فى القرن الثامن عشر والأفكار ذات الطابع المثالى التى مثلت تحديا فلسفيا وأدبيا بعد ذلك للروح الكولونيالية، ولمادية ووضعية القرن التاسع عشر المتطرفة التى استلهمت فلسفة الإستنارة الموروثة من القرن الثامن عشر خاصة ايمانها الشديد بالعقل وبمركزية الإنسان فى الوجود وبضرورة اضطلاع ذاته المتفردة والمتمردة بمهمة اكتشاف القانون الطبيعى الذى لا قانون سواة فى هذا الكون الواسع ما صبغ الوجود كله بمبدأ الحتمية الذى لم يعد ثمة قانون غيره يمكنه ان يكون وسيلة للمعرفة ما وضع الدين بكل حيويته للروح الإنسانية، والفلسفة بكل تراثها التاريخى معا فى مأزق التهميش على النحو الذى تعيشه الآن مثل الحداثة السياسية وقيم العالمية الإنسانية.

ولعل الموقف التاريخى الذى تعيشه الآن حركات مناهضة العولمة، والهيمنة هو نفسه ما عاشته الحركة الرومانتيكية فى القرن التاسع عشر حينما رفضت جموح المذاهب الوضعية المتطرفة وحاولت ان تستعيد للإنسان توازنه الروحى والنفسى بالإبقاء على المكون الدينى والفلسفى والروحى والجمالى رافدا لإلهامه وتحريره من حتمية القانون الطبيعى. واذا كانت النزعة

الرومانتيكية رغم امتدادها السريع من الأدب والفن الى الفلسفة والفكر، قد عجزت عن أن تلوى عنق القرن التاسع عشر نحو مساراتها وقيمها الرومانسية فى التعبير، والإنسانية فى التفكير فاستمر قرنا للوضعية بتياراتها المادية والميكانيكية والمنطقية، وكذلك للإستعمار الأوربى، فان حركات مناهضة العولمة التى بدأت فى النصف الثانى للتسعينيات من القرن الماضى، وتصاعدت مع بداية القرن الحالى، وكذلك حركات مناهضة الهيمنة الأمريكية واللتين التحمتا معا فى اليوم العالمى لمناهضة الحرب وضد العدوان على العراق قد عجزت هى الأخرى عن تحدى العدوانية الأمريكية، ولا تزال تعجز عن مجاراة حركة العولمة القسرية او غير المتكافئة حتى الآن فهى لم، وربما لن تستطع فى المدى القريب أن تبلور طريقا بديلا للحياة وسوف تكتفى فى الأغلب بكونها قوة إحتجاج على الطريق الراهن أو بنية العولمة / الفاشية القائمة والمتحكمة انطلاقا من تراث فلسفى انسانى وأخلاقى، وعقل نقدى منفتح ولكن من دون قدرة حقيقية على تحديها بشق مسار آخر يتجاوزها، أو يوازيها الطريق أو بمعنى آخر لا تزال تعوزها القدرة على صياغة روح العصر الذى صارت تتحكم فيه بنية العولمة والهيمنة الأمريكية وتصبغها بصبغتها النفاذة.

غير أن التاريخ، برغم ذلك، يعطى بعض الأمل فى فاعلية انسانية لهاتين الحركتين اللتين سوف ترتبطان اكثر فى الأعوام المقبلة، وإذا كانت الحركة الرومانتيكية قد ظلت مستبطنة للعقل الأوربى ومتبرعمة لبعض الإتجاهات الفابية داخل الفلسفة الإشتراكية حتى منتصف القرن العشرين لتطرح نفسها بقوة على الوضع الأوربى بعد الحرب الثانية فى صور وأفكار قادت الى استيلاد دولة الرفاة التى حمت أوربا من تناقضات الرأسمالية وزحف الشيوعية معا بعد أن كانت السياسات الفوردية قد حمت الولايات المتحدة نفسها من الكساد الكبير فى الثلاثينات وأزالت عن رأسماليتها المتمددة بقوة الثورة الصناعية الثانية فى الربع الأول من القرن العشرين الصورة المتوحشة لدراكولا مصاص الدماء التى رسمها ماركس، فان هاتين الحركتين المناهضتين بزيادة ترابطهما، وتعمق تنظيماتهما، وتبلور قوى انسانية جديدة خلفهما سوف تتمكنان من هزيمة التوجة القسرى للعولمة، والإمبراطورى

للولايات المتحدة فى النهاية ولو بعد فترة تطول أو تقصر حسب عمق وإمتداد النضالات الإنسانية المبذولة ضد التحديات التى سوف تنتجها البيئة الدولية فى صورة فوضى استيراتيجية، أو كوارث كونية، وكذلك أزمات اقتصادية / إجتماعية تنتجها العولمة القسرية أو النيوليبرالية وتهدد بافناء الطبقات الوسطى فى شتى المجتمعات الإنسانية، وجميعها يتطلب لمواجهته عقيدة كفاحية صارت هى المطلب الضرورى للمجتمع المدنى العالمى فى المستقبل المنظور حتى يتمكن من احتلال موقع المعارضة الأخلاقية والفاعلة بديلا عن الإرهاب فى مواجهة الهيمنة الأمريكية التى تلقى بظلالها الثقيلة على المستقبل الانسانى حيث يسبق سيف التاريخ حكمته وتتبدي التكنولوجيا كسيدة للموقف الإنساني كله صانعة للثراء والدمار معا، بينما تنكمش الحكمة التي صاغت الضمير الانساني وألهمت مسيرة تقدمه الطويلة في ركن بعيد لعله ثنايا عقول الحكماء أو حشايا صدور المؤمنين ليشتعل العالم بلهيب الانتقام ونزعات الثأر التي لن تتوقف قبل أن تصحو الأديان صحوة رحمة لا انتقام، وتصحو الفلسفة صحوة مراجعة لا مجادلة فيصحو الضمير البشري طلبا للسلام والعدل ورفضا للثأر والظلم.

obeikandl.com

الهوامش

١- إيمانويل ولارشتاين، في: بيترتيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان، ود. إسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٨٢، يونيو ٢٠٠٢م، الجزء الأول، ص ٢٨-٣٠.

٢ - بيتر تيلور، وكولن فلنت، المرجع نفسه، ص ٣١.

٣ ــ إنريك داسل، النظام العالمي وحدود الحداثة، ترجمة د. فاطمة نصر، مجلة سطور، القاهرة، عدد مايو ٢٠٠٠م.

٤- ايمانويل ولارشتاين، فى: بيتر تيلور، وكولن فلنت، المرجع نفسه، ص ٣١.

٥- بيتر تيلور، وكولن فلنت، مرجع سابق، ص ٢٦٤-٢٦٥.

٦ــ ريتشارد فليتشر، الصليب والهلال، بنجوين، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م. فى: تاكيس جيروس، استحالة التعميم فى التأريخ للعلاقات المسيحية ــ الإسلامية عبر التاريخ، الحياة ٢٠٠٣/٦/٨م.

٧ــ ريتشارد فليتشر، الصليب والهلال، المرجع السابق.

٨ ــ البروفيسور بابية، فى : د. عبد الحليم محمود، أوربا والاسلام، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٨٦م، ص٣٤.

٩ــ ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، في: إبراهيم العريس، ألف وجه لألف عام، الحياة اللندنية، ١١-٤-٢٠٠٢م.

١٠ــ السير هالفورد ماكيندر في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢١.

١١ــ إيمانويل ولارشتاين في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٥.

١٢ــ تيلور وفلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، صر ٢٧٠.

١٣ــ فرناند بروديل في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٦ .

١٤ــ جورج مودلسكي في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ١٢٣.

١٥ــ بيتر تيلور، وكولن فلنت، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤.

١٦ــ قرآن كريم، سورة البقرة: الآية رقم ٢٥١.

١٧ــ روبرت كوكس في: بيتر تيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص١٢٣ ــ ١٢٤.

١٨ ــ جان جوتمان في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

١٩ــ إيمانويل ولارشتاين في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٣٤-٣٦.

٢٠ ــ دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، دار نشر فلاماريون، باريس ٢٠٠١م في: جورج طرابيشي، الحياة اللندنية، ملحق تيارات، ٧-٤-٢٠٠م.

٢١ ـــ دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق.

٢٢ ــ إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة وتقديم كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، الطبع الأولى، ١٩٩٧م، ١٧٣.

٢٣ ــ د. عبد الله إبراهيم، المركزية الغربية: إشكالية التكون، والتمركز حول الذات، المركز الثقافى العربى، بيروت، الدار البيضاء، ١٩٩٧م.

٢٤ــ دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق.

٢٥ــ دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق.

٢٦ــ نوام شومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص١٩٢.

٢٧ــ بيتر تيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤.

openkandil.com

٢٨ــ تيلور، وفلنت، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.

٢٩ــ تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٤٦-٢٤٩.

٣٠ــ فريد هاليداى، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة خالد الحروب، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص١٩٢.

٣١ــ فريد هاليداى، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، المرجع السابق، ص١٩٣.

٣٢ــ تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٢٨.

٣٣ــ تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

٣٤ــ جان زيجلر الأستاذ السابق بجامعة جنيف، سادة العالم الجدد، عرض وترجمة محمد مستجير مصطفى، مجلة سطور عدد ٧٦ مارس ٢٠٠٣م.

٣٥ــ Galmard, all Paul Bairoch, le tiers Monde dans limpasse, paris, sidees 1971.

في : باسكال بونيفاس، إرادة العجز، ترجمة حليم طوسون، كتاب العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي بالقاهرة، ترجمة حليم طوسون، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٣٧.

٣٦ــ Bertrand Badie et Marie - cluade smouts, le Retourmement du monde, Paris, F N S P. Dalloz, 1992, p. 2-5.

في: باسكال بونيفاس، إرادة العجز، المرجع السابق، ص ١٣٨.

٣٧ــ باسكال بونيفاس، إرادة العجز، مرجع سابق، ص ١٣٨.

٣٨ــ Zbignew Brezezinski, out of control, New Yourk, Macmillan, 1993. P. 81 . في: باسكال بونيفاس، مرجع سابق، ص ١٣٩.

٣٩ــ فريد هاليداى، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، المرجع السابق، ص١٩٩.

٤٠ــ نوام شومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مرجع سابق، ص١٣.

٤١ــ فريد هاليداى، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، مرجع سابق، ص ١٢ ــ ١٣.

٤٢ــ بيير كالام، وأندريه تالمان، الدولة في القلب، ترجمة أ. د. سمير إبراهيم غبور وتحرير الأستاذ محسن عوض، دار المستقبل العربي منشور بمعاونة مؤسسة تقدم الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٤.

٤٣ــ إدوارد سعيد، ٢٥سنة على صدوره: تمهيد جديد لكتاب الاستشراق، الحياة اللندنية، ٢٠٠٣/٨/١٢م.

٤٤- صامويل هانتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب وتقديم د. صلاح قنصوة، دار سطور بالقاهرة، ١٩٩٨م، ص ٣٧-٣٨.

٤٥ ــ عصام عبد الله، شراكة مهددة وأخطاء متكررة... الولايات المتحدة واوروبا أمام مفترق يصعب تفاديه، الحياة ٢٠٠٣/٦/٢٣.

٤٦- إريك شو، في: سعيد محيو، الحلف الأطلسي يخترع الأعداء .. وأمريكا وأوربا نحو الطلاق السعيد، الوسط، ٣-٦-٢٠٠٢م.

٤٧- إريك شو، في: سعيد محيو، مرجع سابق.

٤٨- في: سعيد محيو، المرجع نفسه.

٤٩ ــ إنريك داسل، النظام العالمي وحدود الحداثة، ترجمة د. فاطمة نصر، مجلة سطور، القاهرة، عدد مايو ٢٠٠٠م.

٥٠ــ بيير كالام، وأندريه تالمان، الدولة في القلب، مرجع سابق، ص ٦٢.

٥١ ــ بيير كالام وأندريه تالمان، الدولة فى القلب، مرجع سابق.

٥٢ ــ يورجن هابرماس، فى محمد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل فى الفلسفة النقدية المعاصرة: نموذج هابرماس، دار أفريقيا الشرق، بيروت والرباط، الطبعة الثانية ١٩٩٨م، ص٦٨.

٥٣ ــ جورج قرم، شرق وغرب: الشرخ الأسطورى، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٤٩.

obeikandl.com

٥٤ــ إيمانويل بيرل، أوربا وأسيا، منشورات باريس، ١٩٤٦م، ص٩ في جورج قرم، شرق وغرب: الشرخ الأسطوري، مرجع سابق، ص٧١.

٥٥ــ عزازي علي عزازي، ثلاثون عاما وتسقط أمريكا، مجلة سطور، عدد ٧٦، مارس ٢٠٠٣م .

٥٦ــ نوام شومسكي، ماذا يريد العم سام، تعريب عادل المعلم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، ص١٤.

٥٧ــ نوام شومسكي، ماذا يريد العم سام مرجع سابق، ص١٣.

٥٨ ــ نوام شومسكي، ماذا يريد العم سام مرجع سابق، ص٢٠ ــ ٢١.

٥٩ــ نوام شومسكي، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق، ص١٥.

٦٠ ــ نوام شومسكي، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص٣٧٧ ــ ٣٧٨.

٦١ــ نعوم تشومسكي، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، المرجع السابق، ص ١٦٦.

٦٢ــ نوام شومسكي، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق، ص١٨.

٦٣ــ نوام شومسكي، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق، ص٢١.

٦٤ــ نوام شومسكي، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص٢١٣.

٦٥ــ فريد هاليداى، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، مرجع سابق، ص١٩٩.

٦٦ ــ عزازي علي عزازي، ثلاثون عاما وتسقط أمريكا، مجلة سطور، مرجع سابق .

٦٧ــ أنظر: بول كنيدي، القوي العظمي: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠-٢٠٠٠م، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولي ١٩٩٣م.

٦٨ - أنظر: بول كنيدي، القوي العظمي: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠-٢٠٠٠م، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولي ١٩٩٣م.

obeikandl.com

obeikandl.com

رقم الإيداع : ٢٠٠٥/٢٢٧٣
ISBN : 977-281-273-8